ردمد: ٧١٨٩ - ١٦٥٢ ردمد (النشر الإلكتروني): ٧٤٧٢ – ١٦٥٢ العدد الخامس والعشرون ... ربيع الثاني ١٤٤٢هـ - ديسمبر ٢٠٢٠م

مجلة جامعة الباحة

للعلوم الإنسانية

دورية - علمية - محكمة

مجلة علمية تصدر عن جامعة الباحة

البريد الإلكتروني: buj@bu.edu.sa الموقع الإلكتروني: https://portal.bu.edu.sa/ar/web/bujhs

مجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية

العدد الخامس والعشرون ... ربيع الثاني ١٤٤٢ هـ - ديسمبر ٢٠٢٠ م ردمد: ٧١٨٩ - ١٦٥٢ ردمد (النشر الإلكتروني): ٧٤٧٢ - ١٦٥٢

المحتويات

التعريف بالمجلة .....

الهيئة الاستشارية لمجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية .....

المحتويات.....

منهج الإمام الكُوراني في عرض وتوجيه القراءات القرآنية في تفسيره "غاية الأماني في تفسير الكلام الرّبّاني" (سورة البقرة أنموذجًا)..... 1

د. أحمد بن محمد أحمد آل مصوي الغامدي

رواة البخاري الذين انتقدت روايتهم عن الزهري، ومنهجه في التخريج لهم في صحيحه، دراسة تحليلية..... 34

د. سعيد بن علي عبدالله الأسمري

ضوابط في تخريج السنة النبوية وعلم العلل والعلاقة بينهما..... 56

د. خالد ضيف الله الشلاحي

صلة الزيدية بالمعتزلة: القاسم بن إبراهيم الرسي نموذجًا (ت246)..... 102

د. عبد الرحمن بن علي بن أحمد الزهراني

جدليّة الشعريّ والسرديّ: ديوان سحيم لغازي القصيبي أنموذجاً..... 127

د. حمدان محسن الحارثي

المستوى الدلالي الجمالي للخطاب الشدوي في اللهجة الشدوية: دراسة بلاغية للنص ذي الجملة الواحدة في دائرة فن التشكيل التعبيري (البيان) "في ضوء جغرافية النص"..... 155

د. محمد بن عبد الله بن حسين الشدوي الغامدي

الخطاب السردي في ديوان "الحمى" لغازي القصيبي..... 185

د. مثيبة ماطر الهذلي

إسهامات معلمي ومعلمات التربية الإسلامية في تحقيق أهداف رؤية المملكة العربية السعودية (2030م) من وجهة نظرهم..... 206

د. مهدية بنت صالح بن خلف الثقفي

برنامج تدريبي مقترح قائم على معايير رخصة المعلم في ضوء الاحتياجات التدريبية لمعلمي التربية الفنية بالمملكة العربية السعودية ومعوقات تدريبهم..... 236

د. محمد حسن سعيد آل سفران

اللعب في مرحلة ما قبل المدرسة في ضوء نظريات علم النفس وتطبيقاته التربوية في رياض الأطفال..... 264

د. محمد محمود العطار

درجة رضا الدارسين من نزلاء السجون في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية عن برنامج بكالوريوس إدارة الأعمال المطبق بأسلوب التعليم عن بعد والصعوبات التي تواجههم من وجهة نظرهم 297

د. يوسف بن عمر الراشد ..... د. فراس حسن عبد الجميد طلافحه

جودة الحياة وانعكاسها على الرضا الوظيفي للمرأة العاملة..... 332

د. نوره مسفر عطية الغبيشي الزهراني

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة الباحة

وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

مجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية

تصدر عن جامعة الباحة

مجلة دورية ـــ علمية ـــ محكمة

الرؤيـــة: أن تكون مجلة علمية تتميز بنشر البحوث العلمية التي تخدم أهداف التنمية الشاملة بالمملكة العربية السعودية وتسهم في تنمية القدرات البحثية لأعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم داخل الجامعة وخارجها.

الرسالة: تفعيل دور الجامعة في الارتقاء بمستوى الأداء البحثي لمنسوبيها بما يخدم أهداف الجامعة ويحقق أهداف التنمية المرجوة ويزيد من التفاعل البناء مع مؤسسات المجتمع المحلي والإقليمي والعالمي.

رئيس هيئة التحرير:

د. مكين بن حوفان القرني

مدير التحرير:

د. محمد عبد الكريم علي عطية

أعضاء هيئة التحرير:

د. سعيد بن أحمد عيدان الزهراني
أستاذ مشارك بقسم الدراسات الإسلامية
كلية العلوم والآداب بالمندق جامعة الباحة

د. عبد الله بن خميس العمري
أستاذ مشارك بقسم اللغة العربية
كلية العلوم والآداب ببلجرشي جامعة الباحة

د. محمد بن حسن الشهري
أستاذ مشارك بقسم الدراسات الإسلامية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الباحة

د. خديجة بنت مقبول الزهراني
أستاذ مشارك بقسم الإدارة والتخطيط التربوي
كلية التربية جامعة الباحة

د. محمد بن عبد الكريم علي عطية
أستاذ مشارك بقسم الإدارة والتخطيط التربوي
كلية التربية جامعة الباحة

ردمد النشر الورقي: 7189 ـــ 1652

ردمد النشر الإلكتروني: 7472 ـــ 1658

رقم الإيداع: 1963 ـــ 1438

ص. ب: 1988

هاتف: 00966 17 7250341 / 00966 17 7274111

تحويلة: 1314

البريد الإلكتروني: buj@bu.edu.sa

الموقع الإلكتروني: https://portal.bu.edu.sa/ar/web/bujhs

ضوابط في تخريج السنة النبوية وعلم العلل والعلاقة بينهما

د. خالد ضيف الله الشلاحي

أستاذ مساعد بقسم الدراسات الإسلامية

كلية العلوم والآداب بساجر بجامعة شقراء

الملخص:

مراحل التدوين، كتبت السنة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، كصحائف للحفظ والتذكير، ثم دونت الدواوين في السنة، ثم كتب الزوائد، ثم المستخرجات، ثم ظهرت طرق التخريج التقليدية، ثم انتهى المطاف في عصرنا الحاضر بالوسائل الحديثة والمكتبات الأكترونية. بدايات علم التخريج ظهرت بعلم الأطراف، وفي القرن الثامن والتاسع، تميز علم التخريج وصار علماً له فنه ومصطلحاته، وتتمثل مراحل علم التخريج في الحفظ، والتدوين الأحاديث بالأسناد، وعلم الأطراف كأطراف الدارقطني، وعلم الزوائد، والمستخرجات، والكتب الموسوعية مثل جامع المسانيد، ثم علم الأطراف بمرحلته الثانية، ثم الكتب التي عنيت بالتخريج والتحقيق معًا، ثم التخريج بطريقته الحديثة الأولى(الطريقة التقليدية)، ثم الطريقة الحديثة التي جمعت بين التحقيق، ثم التخريج بالطرق الآلية الحديثة المتجددة، كما تتمثل مراحل تخريج الحديث في عزو الحديث، وجمع الطرق، وتدوينها، ودراستها، والحكم عليه، وصياغة التخريج العامة، مدار التخريج على السند أو المتن، حسب ما يتوفر من معلومات ومعطيات من الحديث، إسناداً، أو متناً، والتخريج عن طريق الوسائل الأكترونية مثل المكتبه الشاملة، و المكتبات والتطبيقات الأكترونية المتجددة. تمتاز بالسرعة والموسوعية، وعلم التخريج له قواعد وضوابط تبين آلية العمل فيه، علم التخريج له علاقة وثيقة وترابط مع علم العلل، وعلم العلل له ضوابط وقواعد تحكمه.

الكلمات المفتاحية: ضوابط؛ تخريج؛ السنة النبوية؛ علم العلل.

The Science of Takhreej As-Sunnah (Investigating the Prophetic Traditions): (Its Genesis, Methods and Rules)

Dr. Khaled Dhaifallah Al-Shallahi

Assistant Professor, Department of Islamic Studies

Faculty of Sciences and Arts, Sajr, Shaqra University

Abstract:

The Sunnah was written during the era of the Prophet -peace and blessings be upon him- in forms of sheets ostensibly for memorization and revision، then the compendiums of Sunnah were written، including the Six Books [of hadith]، after which several books were authored، and when the chains of narrators became long، attention was shifted to books of indexes [*Al-Fahaaris*] where only a part of the hadith will be mentioned، then came books of *Az-Zawaaid*، then *Al-Mustakrajaat*، then the introduction of the traditional methods of *Takhreej* [hadith investigation]، which later culminated in our contemporary era with modern means and electronic libraries. Stages of [hadith] documentation: Personal documentation, Official documentation by order of the government, Classification of the hadith in its general meaning, and Classification of the hadith in its specific meaning, The beginnings of the science of *takreej* emerged with the science of *atraaf*, In the eighth and ninth century، the science of *takreej* was distinguished and became a separate field and art with its own terminology, The stages of the science of *takreej*: Memorization, Documentation of hadiths with chain of narrators, The science of *Al-Atraaf* like Atraaf by Ad-Daaraqutni, The science of *Az-Zawaaid* and *Al-Mustakrajaat*, The encyclopedic books like Jaami' Al-Masaaneed, Then the science of *Atraaf* in its second stage, Then the books that focused on both *At-Takreej* and *At-Tahqeeq*, Then *At-Takreej* in its earlier modern method (the traditional method), Then the modern method that includes *At-Tahqeeq* and Then *At-Takreej* with the recent modern electronic means, Stages of Hadith Investigation (*Takreej Al-Hadith*) Hadith reference, Compilation of the *Turuq* [the various narrations of the hadith], Its documentation, Its study, Passing a ruling on the hadith and Drafting outcome of the general investigation on the hadith, The cynosure of *Takreej* is on the *sanad* [chains of narrators] and the *matn* [the narrated text]، and among the most popular books of *takreej* by *sanad* is: Tuhfatul Ashraaf and Dakhaair Al-Mawaareet, Regarding the most popular books of *takreej* by *matn*، they are: Al-Mu'jam Al-Mufahras, Miftaah Tunuuz As-Sunnah and Kanz Al-'Ummaal.

Keywords: The Science of Takhreej, As-Sunnah, (Investigating the Prophetic Traditions).

مقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، وبعد:

فإن من نعمة الله على الثقلين إرسال الرسل، وتنزيل الكتب، ومن رحمة الله على هذه الأمة، أن أنزل القرآن الكريم، وجعل السنة مبينة وموضحه له، لهذا كان من الضروري العناية بهذين المصدرين.

لما كانت السنة هي المصدر الثاني من مصادر التشريع، اجتهد الأئمة بالإخلاص بحفظها وخدمتها، والعمل بها، ونشرها، وعلم الحديث كغيره من العلوم بدأ متشعباً بالعلوم الأخرى ثم تمايز منه بعض العلوم كعلم المصطلح، وعلم الرجال، وعلم التخريج، وعلم العلل.

وعلم التخريج كغيره من العلوم له اصطلاحاته وضوابطه ومسائله العملية، وقد كثرت الكتب والدراسات النظرية حول علم التخريج وطرقه ونشأته، ولم أجد حسب بحثي القاصر من تكلم وأسهب في الضوابط العملية في التخريج، وذكرت في هذا البحث خمسين ضابطاً في علم التخريج، وجعلته على شكل مسائل تسهيلاً للقارئ، ولأن في بعضها نقاش، وفي بعضها استثناء، ووجهة نظر.

وذكرت علاقة علم العلل؛ بعلم التخريج، ثم ذكرت تقريباً سبعين ضابطاَ ومسألة في علم العلل مما له تأثير على التخريج، والحكم على الحديث. حيث أننا في زمان الثورة الأكترونية سهل فيها جمع المادة، لكن يبقى كيفية التعامل مع القواعد والضوابط لهذه المادة. وقد اجتهدت في جمع جملة من الضوابط والمسائل، وقد تم جمعها على مر السنين من خلال ممارسة التخريج العملي، بعد أن يسر الله تخريج أحاديث الأحكام؛ بلوغ المرام، والمنتقى، والمحرر، والروض المربع، والكافي، وتقريب الأسانيد، فهذه الضوابط مستنتجة من العمل، وبعضها من نصوص الأئمة، وهي مهمة لطالب العلم، خصوصاً المعتني بالتخريج، حيث أن الدراسات الحالية والسابقة للتخريج؛ تهتم لجمع المادة التي أصبح من السهل في هذا العصر جمعها، والاهتمام بالتعامل مع الكتب، دون الاهتمام بآلية التعامل وصياغة هذه المادة، والقواعد معمول بها في التخريج. ولعل هذه الضوابط تكون نواة، في إعادة النظر في التأليف في التخريج. وأسأل الله العلي العظيم أن ينفع بها. وقد قسمت البحث إلى مقدمة، وبحثين، وخاتمة:

وقد جعلت البحث وفق الخطة التالية:

المبحث الأول: نشأة علم التخريج، ومراحل التدوين في علم التخريج.

وفيه عشرة مطالب:

المطلب الأول: تعريف علم التخريج.

المطلب الثاني: نشأة علم التخريج.

المطلب الثالث: مراحل التأليف في علم التخريج

المطلب الرابع: آلية التخريج، وصياغته.

المطلب الخامس: مراعاة الأمور الفنية، في صياغة التخريج.

المطلب السادس: آلية العمل مع كتب التخريج، بالطريقة التقليدية.

المطلب السابع: تخريج الحديث بالطريق الحديثة، عن طريق المكاتب الحاسوبية والتطبيقات الحديثه.

المطلب الثامن: التعريف بكتب التخريج المعتمدة في الطرق التقلدية:

المطلب التاسع: مسائل وضوابط في علم التخريج.

المبحث الثاني: علاقة علم التخريج؛ بعلم العلل.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف علم العلل، وأهميته، ونشأته.

المطلب الثاني: علاقة علم العلل بعلم التخريج.

المطلب الثالث: ضوابط ومسائل في علم العلل.

- **الخاتمة..**

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيب﴾ [١].

المبحث الأول: نشأة علم التخريج، ومراحل التدوين في علم التخريج [٢].

التمهيد:

علم التخريج من العلوم التي شرفها الله، لأنه وسيلة لحفظ السنة، والوقوف على الحديث النبوي، وبيان علله، وبه يحفظ الدين.

قال الإمام النووي في شرح مسلم[٣]: ليس المراد من هذا العلم الحديث مجرد السماع والإسماع، بل الاعتناء بتحقيقه والبحث عن خفي معاني المتون والأسانيد، ومراجعة أهل المعرفة به !.أ.هـ.

وقال الذهبي رحمه الله [٤]: "وإنما شأن المحدث اليوم الاعتناء بالدواوين الستة، ومسند أحمد بن حنبل، وسنن البيهقي، وضبط متونها وأسانيدها.". أ.هـ.

المطلب الأول: تعريف علم التخريج: التخريج في اللغة، **التخريج في أصل مادته من الفعل (خرج)**، هو مأخوذ من مادة خرج، تخريجاً، أي ظهر ظهوراً.

---

(١) سورة هود (٨٨).

(٢) راجع كتاب: أصول التخريج د الطحان، والتخريج ودراسة الأسانيد للخشوعي.

(٣) شرح مسلم ١٢٣/١.

(٤) سير أعلام النبلاء٣٢٢/١٢.

ويطلق على عدة معاني[١]:

١. على الإخراج.

٢. الإستنباط.

٣. والظهور، والبروز.

٤. الخروج بمعنى النفاذ من الشئ.

٥. وعلى التوجيه ومنه تخريج المسألة ووجهها أي بين لها مخرج.

٦. الخلاص والقضاء: يقال خرج من الأمر، أي خلص منه، وخرج من دينه، أي أداه وقضاه.

والمعنى الأقرب بمعنى الإظهار والإبراز. ومنه قول: أخرجه البخاري "أي أظهر وأبرز مخرجه. ويطلق عند المحدثين على ما يختص بالدلالة والإرشاد، وإخراج الحديث من بطون الكتب.

التخريج اصطلاحا له عدة تعريفات، من أهمها:

١. ذِكرُ أو رواية المؤلف للحديث بإسناده في كتابه[٢].

٢. التخريج هو الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده، ثم بيان مرتبته عند الحاجة[٣].

٣. إبراز سند الحديث أو موضعه أو هما جميعاً، من كتب الحديث المسنده مع بيان درجته من القبول [٤].

٤. والاولي أن يقال: هو الدلالة على موضع، ورواية الحديث من مصادره الأصلية، ودراسته رواية ودراية، إن لم يتيسر يعزى للمصادر الفرعية. وهذا التعريف هو الشامل. فهو يشمل علم التخريج وعلم التحقيق.

المطلب الثاني: نشأة علم التخريج:

علم التخريج، حاله حال بقية العلوم والفنون نشأ عند الحاجة له ثم مر بأطوار عدة حتى وصلنا بهذه الصورة الحديثه. وفي القرون الأولى المتقدمة لم يكن يحتاجون إلى علم التخريج لاعتمادهم على الحفظ، ولقربهم من عصر الرواية، وكان التخريج عندهم إلى القرن الرابع، رواية الحديث من وجوه متعددة، أو لطلب علو كما في المستخرجات، ولما طال الزمن وضعفت الهمم، كانت الحاجة ماسة، إلى الرجوع إلى استحداث وسائل وطرق للوصول إلى المدونات في علم الحديث وكيفية التعامل معها.

---

(١) انظر: لسان العرب، لابن منظور، ص ٢/ ٨٠٨، والقاموس المحيط ١/ ١٨٤.، والمعجم الوسيط: ص ٢٢٤.

(٢) انظر: قواعد التحديث للقاسمي ص٨٩، وإرشاد الأبرار إلى تخريج أحاديث المختار ص٣.

(٣) انظر: إرشاد الأبرار إلى تخريج أحاديث المختار ص٣، وطرق تخريج حديث رسول الله: عبد المهدي عبد الهادي، ص ٩.

(٤) انظر: التخريج ودراسة الأسانيد د محمد عمر بازمول.

وبدايات علم التخريج ظهرت بعلم الأطراف، بهدف الدلالة فقط، ومن أول من ألف فيها، الإمام الدارقطني، مثل: أطراف الغرائب (الأفراد والغرائب). بأن يأتي بالمتن أو طرفاً منه ثم يأتون بطرقه.

ثم بدأ يتحول إلى الدراسة والدلالة، ومن أوائل من ألف في التخريج بهذا المعنى الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) تخريج الفوائد المنتخبه والصحاح والغرائب للمهرواني، فيذكر الحديث ودرجته ومن رواه من البخاري ومسلم، ثم كتاب الحازمي (٥٨٢هـ) أنه أسند أحاديث المهذب، وسماه تخريجاً.

وفي القرن الثامن والتاسع، تميز علم التخريج من بين العلوم بمعنى التخريج والتحقيق ودراسة الأسانيد، وتتابعت المصنفات فيه، منها:

نصب الراية للمرغيناني (٧٦٢هـ)، واختصره الحافظ ابن حجر في الدراية، والبدر المنير تخريج الشرح الكبير للرافعي تأليف الحافظ ابن الملقن (٨٠٤هـ) واختصره الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير تخريج أحاديث الرافعي. وللحافظ للعراقي (٨٠٦هـ) المغني عن حمل الأسفار تخريج الأحياء. وهذا هو العصر الذهبي للتخريج.

وفي القرون الأخيرة، تمايز علم التخريج عن علم التحقيق، فالأول اختص بالعزو والدلالة، وزاد عليه الثاني بالتحقيق بالدراسة.

وحتى يستقر العلم كان لا بد من جمع مصطلحاته، وتمييز طريقته، ومن أوائل من ألف في علم ومصطلحات التخريج كعلم صنعة مستقل، الدكتور: أحمد بن الصديق الغماري (ت١٣٨٠هـ) كتابه: أصول التفريج بأصول التخريج، والشيخ الدكتور: محمود الطحان رحمه الله في كتابه أصول تخريج الأحاديث.

المطلب الثالث: مراحل التأليف في علم التخريج:

مراحل علم التخريج:

١. في القرون الأولى تميز بالحفظ، ورواية الحديث بالإسناد.
٢. ثم ظهر تخريج الحديث بطريقة تدوين الأحاديث بالإسناد، بدءا من تصنيف المصنفات، ثم الموطآت، ثم السنن والمسانيد، ثم الجوامع.
٣. ثم ظهر علم الأطراف كأطراف الدارقطني، بمرحلته الأولى.
٤. ثم ظهر علم الزوائد، والمستخرجات، ساعد على ظهورها ضعف الهمم، وطول الأسانيد والرغبة في تقوية الأحاديث.
٥. ثم ظهر الجوامع، وبعض الكتب الموسوعية مثل جامع المسانيد.
٦. ثم علم الأطراف بمرحلته الثانية بعد نضوجها مثل تحفة الأشراف للمزي.
٧. ثم ظهرت كتب التخريج والتحقيق معا، مثل البدر المنير والتلخيص الحبير ونصب الراية.

٨. ثم التخريج بطريقته الحديثة الأولى (الطريقة التقلدية)، وفق رؤية وكتب المستشرقين مثل المعجم المفهرس، ومفتاح كنوز السنة.

٩. ثم الطريقة الحديثة التي جمعت بين التحقيق، والتخريج، ودراسة الأسانيد، والإحالة للرقم والجزء والصفحة، مثل أرواء الغليل، والتبيان في تخريج أحاديث بلوغ المرام.

١٠. ثم التخريج بالطرق الآلية الحديثة كالبرامج الحاسوبية والتطبيقات الأكترونية، مثل المكتبات الشاملة، وبرنامج خادم الحرمين الشريفين للسنة النبوية، وبرنامج جوامع الكلم، وبرنامج موسوعة المكنز للحديث الشريف، وبرنامج إتقان الحرفة بإكمال التحفة وغيرها.

ومن برامج التطبيقات الإكترونية موقع الإسلام التابع لوزارة الشؤون الإسلامية بالسعودية، وموقع الدرر السنية، وغيرهما.

وقد تندثر بعض الطرق، أو الكتب أو تنسى أو يزهد فيها، لأنه إذا تبلورت طريقة حديثه في التخريج، تغنى عنها، أو كانت الحاجة إليها غير ماسة، فهناك كتب كان لها حاجة، وشأن أما اليوم لا يسأل عنها. وتمنى الشيخ رشيد رضا كتاب مفتاح كنوز السنة أول عمره، وقال[١]: "ولو وُجد بين يدىَّ مثل هذا المفتاح لسائر كتب الحديث، لوفر على أكثر من نصف عمرى الذى أنفقته فى المراجعة" أ.هـ. وهذا الفهرس يكاد ينسى، ولا قيمة له اليوم باستعمال مع برامج الحاسب. ونقل عن الشيخ أحمد شاكر أنه تمنى وتحسر على عدم رؤية مجمع الزوائد. ونقل عن المعلمي أنه تمنى رؤية كتاب المحتسب في مشتبه النسب لابن الجوزي، ويسر الله تحقيقه [٢].

المطلب الرابع: آلية التخريج، وصياغته:

يبدأ طالب العلم بالقراءة النظريه، في كتب التخريج، ثم التخريج العملي، لأن النظر في كتب التخريج العملي يعطي تصوراً وممارسة، ثم ممارسة التخريج، وفق الخطة التالية (خطة علمية).

١- الاعتناء بصياغة، وألفاظ، وعبارات التخريج: المراد بصياغة ألفاظ التخريج هو: إتقان التخريج، واستعمال الأسلوب العلمي، مهتما بجوامع الكلم، وفق مصطلحات التخريج المعتمدة، مبتدئا بتخريج وعزو الحديث منتهيا بالحكم على الحديث، ويكون التخريج على عدة مراحل، وكل مرحلة تحتاج إلى منهج وصياغة.

٢ – مرحلة العزو (جمع المصادر): وذلك بالوقوف على طرق وأسانيد وألفاظ الحديث من مظانه، ومصادره الأصلية. بذكر المصدر، ثم توثيقه منه، بذكر الكتاب، مثل: البخاري، في كتاب، باب، رقم الجزء، الصفحة، ورقم الحديث.

---

(١) انظر: مقدمة مفتاح كنوز السُنة: محمد رشيد رضا، وكتاب: تَنْبِيهُ الهَاجِدْ إلَى مَا وَقَعَ مِنَ النَّظَرِ فى كُتُبِ الأَمَاجِدِ ص٣٧.

(٢) رسالة ماجستير، بجامعة أم القرى، قام بها كل من د خالد الشلاحي، ود: عادل اللحيدان عام ١٤٢٧ هـ وهي تحت الطبع.

٣- مرحلة ترتيب المصادر الأصلية للحديث، وفق ترتيب علمي، وأشهر طرق الترتيب:

- وفق تواريخ وفاة مؤلفيها، يقدم المتقدم. فيقدم مالك على الكتب الستة.
- وفق الأصحية، فيقدم الكتب التسعة على غيرها، ويقدم الكتب الستة على غيرها، ويقدم الصحيحين على غيرهما، ويقدم البخاري على مسلم. ومنهم من يقدم مالك على البخاري.
- الترتيب على الشهرة. وهذا غير دقيق، يختلف باختلاف الأقاليم والبلدان فالمغاربة يقدمون مسلم على البخاري، أصحية وشهرة.

٤- مرحلة جمع طرق الأسانيد، ثم ترتيبها، ثم تدوينها، وفق خطة علمية وصياغتها؛ بترتيب الأسانيد والروايات:

جمع طرق الحديث وألفاظه من مصادره الأصلية. يكون بثلاثة طرق:

الطريقة الأولى: ذكر إسناد يعتبر أصل لدراسة أسانيد الحديث ثم يبنى عليه بقية الأسانيد، ويكثر العمل بهذه الطريقة عند تخريج كتاب معين غير مسند أو من يكتب في العلل.

الطريقة الثانية: ذكر إسناد المصنف والمتن كاملا، في الأصل، ويبني عليه بقية الطرق، ويجعل الدراسة على شكل حواشي عند كل راو، ثم في النهاية يضع حاشية للحكم على الحديث كما يفعل الشيخ شعيب في تحقيقاته مثل تحقيقه لمسند أحمد. وهذه الطريقة يستخدمها من يريد إخراج الكتب.

الطريقة الثالثة: جمع الطرق عن طريق مدار الأسانيد، المتفق عليه، وذلك بإبراز مدار الأسناد. والأفضل يشير إلى تلاميذ الذي عليه مدار الإسناد، ثم المقارنة بين الروايات، والألفاظ، والأسانيد. ويمكن وضع تشجير للأسانيد، أو جدول.

والتخريج عن طريق المدار (أي الإسناد المشترك)، يبدأ بعزو الحديث إلى مظانه ثم يقول: كلهم، أو جميهم، أو خمستهم من طريق.. أو عن... وهكذا.

ويظهر فن صياغة الأسانيد باختيار الإسناد الذي يبني عليه الأسانيد، وطريقة البناء، وطريقة إظهار المدار واختيار الروايات.

٥ – مرحلة البحث في حال رجال الأسانيد، ودرجة الراوي وفق أقوال، وأحكام الأئمة في الرجال:

وتبرز الصياغة في الرجال في التفنن بإبراز اسم الراوي، وحاله الرواة، ودرجته، وفق العبارات والمصطلحات المعتمدة الرزينة، واختيار أقوال الأئمة المتقدمين المعتدلين، على كل راو، وفق اصطلاحات الجرح والتعديل، والرجوع إلى عبارات ومصطلح الحديث: المنكر، والمتروك.. وقد يأتي بحكم عام على الرواة، وقد يستثني، فيقول: رجاله ثقات غير ابن لهيعة، ثم يذكر الحكم عليه بالإجمال، ثم يدلل بأقوال الأئمة، قال عنه... أو يحكم على كل راو،

ينقل أقوال الأئمة، ثم يأتي بالخلاصة. أو يقدم الخلاصة على أقوال الأئمة، ولا بد من الإلمام بمصطلحات الأئمة المتقدمين، لأن في عباراتهم سعة؛ وذلك لأن النقاد المتقدمين لا يميزون في الإطلاق بين مجهول العين ومجهول الحال غالبًا.

وأبو حاتم قد يطلق على بعض الصحابة الجهالة لا يريد بها جهالة العدالة، وإنما يريد أنه من الأعراب الذين لم يروي عنهم أئمة التابعين.

وفي المصطلح، يقال: عدل ضابط، لاتجد هذا اللفظ في كتب الرجال، بل تجد في كتب الرجال يقال: ثقة، ثبت.

وعند الحكم على راو لا بد من مراجعة كتب الرجال والتواريخ ومعرفة قواعد الجرح والتعديل، والطبقات، والمتفق والمفترق، والمهمل والمبين والمؤتلف والمختلف، وأن يكون الباحث على دربة ودارية في الترجيح والأختيار.

٦- مرحلة دراسة الإسناد الأصلي مع الأسانيد الأخرى وكذا المتن من حيث الاختلاف، وبيان الشاذ والمنكر: وتبرز صياغة دراسة الأسانيد في تحرير محل الاختلاف، وموقف الأئمة منه، ومنشأ الخلاف، والسبب إن وجد كحديث: "من كثر صلاته بالليل.." ثم طريقة الترجيح. وضبط الألفاظ باستخدام ألفاظ معتمدة، ومتزنة، لا مدخل للمنتقد فيها.

٧- مرحلة دراسة علل المتن والإسناد: وتبرز الصياغة في معرفة العلة وقرائنها وموقف العلماء منها، وهل تؤثر على الحكم على الحديث. ثم ضبط الألفاظ باستخدام ألفاظ متزنة، لا مدخل للناقد فيها.

٨- مرحلة جمع أقوال الأئمة خصوصا المتقدمين في العلل والحكم على الحديث: يفضل بعد جمع مادة التخريج من عزو وطرق وروايات، ودراسة الرجال والأسانيد؛ تصفح كتب العلل والمسائل والسؤالات، من أجل إضافة مادة مناسبة منقولة عن الأئمة تجلي لك أمور الخلاف، وترجح بعض الإشكالات. وعبارات وأحكام أئمة العلل في هذه المرحلة تعتبر كنز ثمين وصيد وفير، يثبت مدى صحة دراستك.

وتبرز الصياغة في اختيار الأقوال المناسبة، في المكان المناسب، وترتيبها، وفق الأقدمية، والأهمية. ويجب تعظيم أقوال الأئمة المتقدمين، واحترامها، لأنهم هم أهل الصنعة، وهم من عاصر الرواية.

٩- مرحلة ذكر الشواهد اللازمة لتقوية الأحاديث: وتبرز الصياغة في اختيار الشاهد المقوي للحديث في المكان المناسب.

١٠- مرحلة تهذيب صياغة التخريج العامة: وهذه المرحلة من أهم المراحل، لأن الصيغة تدخل في العزو والتخريج، واختيار العبارات من مسائل مصطلح الحديث كشروط الحديث الصحيح، وللصياغة عدة حالات وفق

حال البحث ففي الدراسات العليا له صياغة خاصة، في حال التأليف يكون له صياغة أخرى، وإذا كان تحقيق كتاب له صياغة خاصة.

والهدف من صياغة التخريج، هو ترتيب مادة تخريج الحديث، وفق ترتيب علمي دقيق، ومعتمد، واضح، وميسر، ومفهوم.

المطلب الخامس: مراعاة الأمور الفنية، في صياغة التخريج:

١. اختيار الباحث نوع التخريج، وأنواع التخريج من حيث الإجمال ثلاثة أنواع؛ منها المجمل، ومنها المفصل، ومنها المتوسط.
٢. تدرج الباحث في كل مرحلة من مراحل التخريج مثلا في مرحلة العزو التدرج في ذكر المصادر حسب منهجه المختار، وفي مرحلة الأسانيد اختيار إسناد أصل ثم يبني عليه، وفي مرحلة الرجال يحكم أولا ثم يبين دلائل الحكم من خلال أحكام الأئمة، أو ينقل كلام الأئمة أولا ثم يأتي بالخلاصة.
٣. المعرفة، والإلمام بمناهج الأئمة وكتبهم، في تخريج الحديث والعزو والتبويب، والشروط... مثلا: النسائي له منهج في التبويب؛ لم يضع كتاباً في الفتن في السنن ووضعه في كتبه الأخرى، وله طرقة في الإعلال وطريقة سرد اختلاف الطرق في السنن، وللنسائي منهج متشدد في الرجال.
٤. معرفة مناهج الأئمة في الاصطلاحات، والأحكام سواء على الرجال أو الأحاديث فمنهم المتشدد ومنهم المعتدل ومنهم المتساهل ومعرفة كيفية جمع الأحكام. كما سبق. سواء من المتقدمين أو المتأخرين. وأسماؤهم وطبقاتهم وزمانهم وبلدانهم، وقد يوجد بينهم لبس واتفاق في الاسم أو اللقب أو بهما، مثلا: لقب الحاكم، يطلق على اثنين، ١- أبو أحمد الحاكم، صاحب الكنى ٢- أبو عبد الله الحاكم مؤلف كتاب المستدرك. ولقب أبو نعيم يطلق على اثنين ١- الفضل بن دكين شيخ الأئمة الستة. ٢- الأصبهاني صاحب الحلية. ومعرفة شروط، ومناهج كتب الرجال وكيفية دراسة حال الرجال والأسناد.. مثلا: الأزدي مسرف في الجرح، والبخاري معتدل عفيف العبارات.

ومعرفة كيفية التعامل مع كتب العلل، وهي آخر المراحل يبدأ بمقدمة مسلم والعلل للترمذي والتمييز لمسلم ثم العلل لابن أبي حاتم ثم العلل للدارقطني وهكذا.

المطلب السادس: آلية العمل مع كتب التخريج، بالطريقة التقليدية:

خطة العمل في تخريج الحديث على حسب ما يتوفر من معلومات ومعطيات من الحديث، إسناداً، أو متناً. فإما أن يكون نعرف المتن جميعه أو جزء منه، أو الموضوع أو الإسناد كاملا، أو طرفه الأعلى؛ الصحابي، وكل حالة لها طريقتها، ويمكن نلخص الطرق بما يلي:

أ) عند معرفة، إسناد الحديث كاملاً، أو راوي الحديث (الصحابي)؛ يراجع كتاب تحفة الأشراف للحافظ المزي، أو ذخائر المواريث أو الرجوع فهارس المسانيد كما سيأتي.

ب) عند معرفة أول لفظ من متن الحديث. يمكن الرجوع إلى الكتب أطراف المتون مثل الجامع الكبير للسيوطي، والجامع الكبير، وموسوعة الأطرا ف لسعيد بسيوني زغلول، وصحيح الجامع وضعيفه

ج) عند معرفة كلمة بارزة يقل دورانه على الألسنة. الرجوع إلى كتاب المعجم المفهرس ألفه مجموعة من المستشرقين.

د) عند معرفة موضوع الحديث. الرجوع إلى الكتب المصنفة على الموضوعات المصادر الأصلية، مثل الكتب الستة، والمصنفات، وكتب الجوامع مثل كتاب مفتاح كنوز السنة، وكنز العمال. ويمكن الوقوف على الأحاديث، من مصادره الأصلية؛ عن طريق استقراء كتب السنة.

هـ) عند معرفة وصف في الحديث، يراجع الكتب المتخصصه في ذاك الوصف أو الموضوع. مثل الحديث المتواتر، يراجع؛ كتب الأحاديث المتواترة، مثل كتاب: **نظم المتناثر من الحديث المتواتر للكتاني**، وإذا كان من الأحاديث المشتهرة على الألسن؛ يراجع كتب الأحاديث المشتهرة، مثل كتاب: **اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة المعروف بـ (التذكرة في الأحاديث المشتهرة) للزركشي**.

المطلب السابع: تخريج الحديث بالطريق الحديثة، عن طريق المكاتب الحاسوبية والتطبيقات الحديثه

مثل المكتبه الشاملة، والمكتبات والتطبيقات الأكترونية المتجددة، ولكن لا يعتمد عليها كليًا. ولا بد من معرفة لفظ الحديث بالتمام، وسبق التفصيل فيها ص١٠. تمتاز بالسرعة، والموسوعية، لكن يشكل عليها:

١. أن أغلب البرامج غير متوافقة للطبعات القديمة.

٢. عند عدم معرفة لفظ الحديث بالتمام، لا نستطيع الاستفادة من هذه الطريقة.

٣. تعتبر هذه البرامج المسافة حرف، مما يسبب عدم ظهور نتائج للبحث.

المطلب الثامن: التعريف بكتب التخريج المعتمدة في الطرق التقلدية:

١) – التعريف بكتاب **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف** للإمام الحافظ، يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف المزي المتوفى سنة (٧٤٢) هـ، خدم الكتب الستة ولواحقها عن طريق الأطراف.

وكان هناك محاولات قبل المزي، فقد قام خلف الواسطي وأبو مسعود الدمشقي ألفوا أطراف الصحيحين، ثم جمع أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي فجمع أطراف الكتب الستة لكن حصل فوات وسقط، وخلل كبير ثم ألف الحافظ ابن عساكر كتابه أطراف السنن الأربع. وأتى بعد المزي، الحافظ ابن حجر فألف: إتحاف المهرة في أطراف العشرة.

واستدرك الحافظ ابن حجر على الحافظ المزي كتاب النكت الظراف على الأطراف.

طريقة المزي في التحفة (١): جمع أحاديث الكتب الستة، وعددها (١٩,٥٩٦) مع المكرر ثم بجعلها تحت (٩٩٦) مسنداً. إلى الصحابة رجال ونساء، ورتب أسماؤهم على حروف المعجم. والباقي المراسيل عددها (٤٠١) مرسلًا ورتبهم وفق حروف المعجم.

قام المزي بترتيب الأحاديث وفق مسانيد الصحابة، ثم رتب المسانيد وفق حروف المعجم؛ مبتدءاً بحرف الألف مثل: أبيض بن حمال، ثم الباء وهكذا، وقسم مرويات التابعين عن الصحابة المكثرين على حروف المعجم. وكذا قسم مرويات من روى عن التابعين، وكذا رتب مرويات أتباع التابعين.

وقام المحقق كتاب تحفة الأشراف عبد الصمد شرف الدين بخدمة فريدة، وهو تمييز روايات التابعي الذي يروي عن الصحابي بنجمة، وأتباع التابعين مسبوقا بنجمتين، وأتباع أتباع التابعين مسبوقا بثلاث نجوم، وجعلها فهرسا أول الكتاب. مما سهل الوقوف على حديث الصحابي خصوصاً المكثرين.

وضع المؤلف دلائل ورموزا للمصادر الأصلية (خ) البخاري، و(خت) للبخاري تعليقا، و(م) مسلم، و(ت) للترمذي، و(تم) للترمذي في الشمايل، و(د) ابو داود، و(مد) المراسيل لأبي داود، و(س) للنسائي، و(سى) للنسائي في عمل اليوم والليلة، و(ق) ابن ماجه.. كما بينه في المقدمة. (ز) لما زاده المزى من الكلام على الأحاديث. (ك) لما استدركه المزى على ابن عساكر. (ع) لما رواه الستة. وأضاف ملحقات الكتب الستة التى جمعها الحافظ المزى مع الكتب الستة:

١. مقدمة صحيح لمسلم.
٢. المراسيل أبى داود.
٣. العلل الصغير والشمائل للترمذى.
٤. عمل اليوم والليلة للإمام النسائى.

طريقة المزي:

يبدأ التخريج بكلمة (حديث): ثم ينقل طرفا من الحديث، ثم يبين الخلاف في الإسناد ومن أخرجه وفق الرموز ثم يختم بقوله (عنه به) أي بهذا الإسناد.

وفي الأصل يحيل فقط إلى الكتاب وليس إلى الباب، ثم قام محقق التحفة، وأضاف الباب فيسهل الوصول إلى الحديث فكتب رقم الباب فقط، وقد يضيف رقم الحديث في الباب فيضع قوسين فيقول: خ في الصلاة (٨:٤) أي البخاري في صحيحه كتاب الصلاة الباب الرابع، الحديث الثامن.

(١) راجع كتاب: مقدمة تحفة الأشراف، وكتاب طرق التخريج د سعد الحميد.

والمزي رتب كتابه على أسماء الصحابة، ثم كناهم، ثم المنسوبين إلي آبائهم أو أجدادهم، ثم المبهمين على ترتيب أسماء الرواة عنهم، ثم كناهم، ثم النساء عن المبهمين، ثم المبهمين عن المبهمين.

عيوب الكتاب: الإطالة بتكرار الحديث، ولهذا انتقده النابلسي ثم اختصر كتاب التحفة بكتاب ذخائر المواريث وبالغ في الأختصار، وقد يذكر الحديث بالمعنى دون اللفظ لاختلاف الروايات.

٢) **ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث** للشيخ: عبد الغني النابلسي المتوفى سنة (١١٤٣هـ) جمع الكتب الستة مع موطأ الإمام مالك ورتبها، على حروف الهجاء، يذكر الصحابي، ثم يذكر طرف الحديث أو معناه، ثم يحيل الحديث الى من أخرجه (خ)، البخاري، ثم يذكر الكتاب، ثم يذكر شيخ المصنف.

وإن كان الحديث مرويًا عن جملة من الصحابة يذكرهم في مسند واحد.

ورتبه على سبعة أبواب:١- مسانيد الصحابة. ٢- ثم من أشتهر بكنيته.٣- ثم المبهمين من الرجال، ٤- ثم الصحابيات،٥- ثم من أشتهر بكنيته من النساء ٦- ثم المبهمات من النساء الصحابيات، ٧- ذكر المراسيل من الأحاديث، ثم ختم كتابة بذكر الكنى، وفي المبهمين، وفي مراسيل النساء [١].

٣) **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي**. ألفه مجموعة من المستشرقين، وترجمه ونشره، محمد بن فؤاد بن عبد الباقي. وقد عمل في الكتاب ٣٨ عالما، بإشراف المستشرق فنسنك، وآرنت بان، وفنسنك هو أيضا صاحب مفتاح كنوز السنة.

طريقته:

إذا أراد الباحث أن يخرج حديثا فعليه أن يأخذ كلمة أو أكثر من متن الحديث، غير مشهورة، ويقل دورانها على الألسنة ثم يجردها، إلى أصلها للفعل الماضى ثم يبحث عنها فى المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى.

وقد رتب مصنفو المعجم؛ مواد الكلمة فى المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى كما ذكروا، وفق ترتيب المعاجم اللغوية للكلمة.

وأشار المستشرقين في المجلد السابع إلى نظام ترتيب المواد فى المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، وفق مايلي [٢]:

أ – الأفعال: ... الماضى، المضارع، الأمر؛ اسم الفاعل، اسم المفعول.

وتذكر الصيغ التالية لكل ضمير:

١. صيغ الأفعال المبنية للمعلوم.

---

(١) للزيادة، راجع كتاب: مقدمة ذخائر المواريث.

(٢) للزيادة، راجع كتاب: مقدمة المعجم المفهرس، وكذا المجلد السابع.

٢. صيغ الأفعال المبنية للمعلوم مع اللواحق.

٣. صيغ الأفعال المبنية للمجهول.

ب – أسماء المعانى:

١. الاسم المرفوع المنون.

٢. الاسم المرفوع دون تنوين.

٣. الاسم المرفوع مع لاحقه.

٤. الاسم المجرور بالإضافة منونا. وهكذا..

ج – المشتقات:

١. (المشتقات) دون إضافة الحروف الساكنة.

٢. (المشتقات) بإضافة الحروف الساكنة.

د – رموز كتاب المعجم هي:

١. صحيح الإمام البخارى (خ).

٢. صحيح الإمام مسلم (م).

٣. سنن الإمام أبى داود (د).

٤. سنن الإمام الترمذى (ت).

٥. سنن الإمام النسائى (ن).

٦. سنن الإمام ابن ماجه (جه).

٧. موطأ الإمام مالك (ط).

٨. مسند الإمام أحمد (حم).

٩. سنن الإمام الدارمى (دى).

ووضع (**) يدل على تكرر اللفظ فى الحديث المنقول أو فى الباب أو فى الصفحة، وبالنسبة للإحالات، يحيلون إلى اسم الكتاب ورقم الباب للبخاري والنسائي، وابن ماجه والترمذي وابي داود والدارمي، والإحالة إلى اسم الكتاب ورقم الباب لمسلم وللموطأ، والإحالة إلى الجزء والصفحة لمسند أحمد يكون المجلد بالخط الكبير والصفحة بالخط الصغير.

٤) **كتاب مفتاح كنوز السنة:** وقد جمعه مجموعة من المستشرقين، وترجمه محمد فؤاد عبد الباقي، وقدم للنسخة المترجمة العلامة الشيخ أحمد شاكر رحمه الله.

طريقة العمل فيه: تم فهرسة لأربعة عشر كتابا من كتب السنة، ورتبوا أحاديثها على الموضوعات، وتم فهرست الألفاظ والموضوعات في آن واحد.

الكتب التي أعتمدها:

وهي الكتب التسعة، مضافا إليها (مسند زيد بن علي) -وهذا المسند مكذوب على زيد، وأيضا أضاف كتاب (المغازي) للواقدي و(الطبقات) لابن سعد و(سيرة ابن هشام) [1].

٥) **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال**، لعالم الهند، لعلاء الدين علي بن الحسام المتقي الهندي (٩٧٥هـ). جمع فيه جوامع كتب وهي الجامع الصغير وزيادته، وكتاب جمع الجوامع، ورتبه على الأبواب الفقهية على غرار جامع الأصول لابن الأثير.

عيوبه: حجم الكتاب الكبير، والتداخل في ترتيب الأحاديث القولية والفعلية على الأبواب.

وقد عمل بعض الباحثين خدمة فهرسة لأطراف الأحاديث على نسق حروف المعجم.

المطلب التاسع: مسائل وضوابط في علم التخريج: وفيه خمسون مسألة.

مسألة (١): مراحل التخريج بإختصار[2]:

١- البحث عن الحديث والوقوف على طرقه.٢- بيان مرتبة الحديث، وفق المراحل التالية: أ-دراسة الطرق. ب- دراسة أحوال الرجال.ج- دراسة العلل خ- مراجعة أحكام الأئمة. د- الشواهد والمتابعات، ذ- الحكم على الحديث. ر- مرحلة التصفح والمراجعة بعد عملية التخريج، يقوم الباحث بمرحلة التصفح والمراجعة، وذلك بتصفح كتب العلل والمسائل والسؤالات والتخريجات السابقة، والكتب والأبواب التي فيها مظان هذا الحديث، من أجل تقييم وإضافة بعض الملح والفوائد، لتخريجه، وتكون هذه المرحلة في النهاية حتى لا يأسر ويتأثر منهجه بالبحوث والكتب السابقة.

مسألة (٢): الحكم على الحديث عملية مركبه؛ إسنادية ومتنية، معطياتها الإسناد والمتن، تبدأ بالتخريج، أي بالعزو ثم جمع طرق الحديث، ثم دراسة رجال الإسناد، ثم دراسة الأسانيد، ثم دراسة العلل ثم معرفة أحكام الأئمة على الحديث. ثم الحكم على الحديث.

مسألة (٣): تنقسيم المصادر إلى قسمين: أ- أصلية. ب- فرعية:

مصادر أصلية. تروي بالإسناد، وهي قسمان، أ- مصادر عالية الإسناد مثل ابن أبي شيبة والكتب الستة. ب- مصادر نازلة الإسناد مثل الحاكم وابن خزيمة والطبراني.

---

(١) للزيادة، راجع كتاب: مقدمة مفتاح كنوز السنة.

(٢) للتوسع راجع كتاب: د محمد بازمول، التخريج ودراسة الأسانيد.

ومن المهم معرفة مصادر الرواية في المصادر الأصلية في المؤلفات، ومعرفة الكتب المتقدمة والمتأخرة، لكي يسهل معرفة وتصور الأسانيد، مثلا: الإمام ابن أبي شيبة ألف كتاب المصنف فهو مصدر أصلي عالي بالنسبة للكتب الستة، لأنهم روو عنه.

والحاكم ألف المستدرك؛ ويروي عنه البيهقي، فهو إسناد عالي بالنسبة للبيهقي.

ونازل بالنسبة لابن أبي شيبة.

ب- مصادر فرعية، وهي التي تنقل وتذكر الحديث ولا ترويه بالإسناد مثل المنتقى للمجد، وبلوغ المرام لابن حجر، والمحرر لابن عبد الهادي.

مسألة (٤): التفريق بين كتب الجرح، وبين كتب السير والتراجم التي يتوسع في عبارات الثناء فيها، فقد تجد الذهبي يضعف راو في الميزان، ويقول ضعيف، ويثني عليه بعبارات في السير، فيقول: العالم الزاهد الثبت.. فهنا المعتمد كتب الجرح والتعديل التي ألفت لهذا الغرض وعليها الأخذ والتعويل والعمل في هذا الباب. ولا يرجع إلى كتب السير والتواريخ إلا في حالة عدم الوقوف على ترجمة رواي في كتب الجرح والتعديل، ويكثر هذا في الشيوخ المتأخرين مثل: شيوخ الحاكم والبيهقي والطبراني.

مسألة (٥): مراتب الأئمة في الجرح والتعديل:

١- متشدد مثل: أبو حاتم، والجوزجاني. ٢- متساهل مثل: ابن حبان والعجلي، ٣-معتدل، مثل البخاري، وأبو زرعة، وأحمد.

قال المعلمي[١]: أبوحاتم معروف بالتشدد، قد لا تقل كلمة" صدوق "منه عن كلمة" ثقة.

مسألة (٦): إذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما، لا يقال: حديث صحيح.. بل يكتفي بالعزو لهما، وذلك لأن الصحيحين أجمعت الأمة على صحتهما والأخذ بهما، وهذا الإجماع يعطيهما حصانة من جعلهما في الميزان إلا في حالة الرد والدفاع عنهما.

أما إذا كان الحديث خارج الصحيحين، وغير متواتر يتم تخريجه وجميع طرقه ودراسته، وبيان العلل، وأحكام الأئمة عليه، ليتبين الحكم عليه.

مسألة (٧): الإطالة في العزو في تخريج الحديث وهو في الصحيحين أو أحدهما..! قد يكون نوعا من العبث، أو التفاخر أو التكاثر بمصادر لا حاجة لها. أشبه بتجميع الأجازات في زماننا هذا. ومنهج الأئمة الإكتفاء بالصحيحين، أو بالكتب الستة، ولا يزاد إلا إذا كان في الزيادة فائدة، كالتفرد بلفظ. بما يخدم التخريج بدقة وموضوعية، فلا حاجة للتخريج من تاريخ بغداد والحديث في الصحيحين. قال ابن الملقن[٢]: إذا كان

(١)في التنكيل(1/350) :.

(٢) في البدر المنير ٢٨٢/١.

الحديث أو الأثر في "الصحيحين" أو أحدهما اكتفيت بعزوه إليهما أو إليه؛ ولا أعرج على من رواه غيرهما من أصحاب الكتب الستة والمسانيد والصحاح لأنه لا فائدة من الإطالة في ذلك."أ.هـ.

وقال العلامة مغلطاي[1]: "الحديث إذا كان في أحد الستة لا يعزى لغيرها".أ.هـ.

مسألة (٨): علم التخريج متعلق بجميع أقسام علوم الحديث، وهي:

١- متون الحديث. ٢- شروح الحديث. ٤- علم المصطلح. ٥- علم الجرح والتعديل. ٦- علم التخريج. ٧- علم العلل. ٨- دراسة الأسانيد. ٩- العلوم المكملة، كالمستخرجات، والناسخ والمنسوخ، والزوائد، والأطراف..

مسألة (٩): علم التخريج والحكم على الحديث مبني على التحقيق والدراسة والإستنتاج؛ وليس على حسن الظن، قال عبد الرحمن بن مهدي: "خصلتان لا يستقيم فيهما حسن الظن: الحكم والحديث"[2].

مسألة (١٠): الفرق بين تخريج الأحاديث ودراسة الأسانيد:

يطلق البعض (تخريج الحديث) على كل ما يتعلق بالحديث من الناحية التخريجية الحديثية، بأن يبحث في طرق عزو الحديث.

أما مادة (دراسة الأسانيد)، فهي أشمل فيما يتعلق بالتصحيح والتضعيف.

وهذا التفريق لدى المتأخرين المعاصرين، لهذا كان الأئمة إلى وقت قريب لا يفرقون بينهما، وتشمل العزو والحكم، والدراسة، لهذا سموا مؤلفاتهم بالتخريج؛ كابن الملقن في كتابه البدر المنير والزيلعي في نصب الراية والحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير وفي نتائج الأفكار.

مسألة (١١): إذا قيل في حديث «متفق عليه» فالمراد اتفق البخاري ومسلم على إخراجه، وأما المجد ابن تيمية جد شيخ الاسلام، فيقصد بهذا المصطلح في كتابه منتقى الأخبار «أحمد والبخاري ومسلم» وأما أبو نعيم صاحب الحلية يريد به أحيانا متفق على صحته عند العلماء وإن لم يكن في الصحيحين.

مسألة (١٢): مصطلحات العزو:

١. (السبعة): البخاري ومسلم والترمذي، وأبوداود، والنسائي وابن ماجه وأحمد
٢. (الستة): ما سوى أحمد.
٣. (الخمسة): ما سوى البخاري ومسلم
٤. (الأربعة): الترمذي، وأبوداود، والنسائي وابن ماجه.
٥. (الثلاثة): الترمذي، وأبوداود، والنسائي.

---

(١) شرح الزرقاني على المواهب اللدنية (٥/٤٤٤).

(٢) الكفاية ص.٢٤٥.

٦. (متفق عليه): البخاري ومسلم.

مسألة (١٣): نشأة وبداية مصطلحات عزو كتب السنة.

١. أول من ذكر عبارة (متفق عليه)، هو الإمام، أبو نعيم صاحب الحلية سنة ٤٣٠هـ. و ذكره الحاكم والخليلي على الرواة.

٢. أول من ذكر عبارة (السنن الأربعة) هو الإمام ابن عساكر في كتابه الأشراف.

٣. أول من ذكر عبارة (السنن الثلاثة)، هو الإمام ابن حجر في البلوغ.

٤. أول من ذكر عبارة (الكتب الخمسة) هو الإمام الحافظ السلفي.

٥. أول من ذكر عبارة (الكتب الستة) هو الإمام الحافظ ابن طاهر.

مسألة (١٤): استقر الأمر لدى غالب أهل الاصطلاح على تقديم والاكتفاء بالكتب الستة على غيرها من مصادر التخريج، وإذا كان الحديث في الصحيحين يكتفى بالعزو لهما في التخريج إلا إذا كان التخريج من غيرهما له مزية، ومزيد فائدة.

مسألة (١٥): طريقة ترتيب العزو للكتب السنة في التخريج يكون عن طريق ثلاثة طرق:

الطريقة الأولى: على الصحة. فالبخاري ثم مسلم، ثم النسائي ثم أبوداود ثم الترمذي وهما متقاربان، ثم ابن ماجه.

الطريقة الثانية: على الوفاة. أولا: البخاري (٢٥٦هـ)، ثم مسلم (٢٦١ هـ)، ثم ابن ماجه (٢٧٣ هـ)، ثم أبوداود (٢٧٥ هـ)، ثم الترمذي (٢٧٩ هـ)، ثم النسائي (٣٠٣ هـ).

الطريقة الثالثة: على الشهرة فهي على ما يلي: البخاري، ثم مسلم، ثم أبو داود، ثم الترمذي، ثم النسائي، ثم ابن ماجه. والشهرة نسبيه لدى البلدان والعلماء، لهذا المغارية يقدمون مسلم.

مسألة (١٦): التخريج يتم على أصل الحديث، والمعول عليه في التخريج هو لفظ الأصل، وإذا ورد فيه خلاف في الألفاظ لا يشكل لكون المعنى واحد والإسناد واحد، ويفضل إلى الإشارة إلى زيادات الألفاظ في التخريج.

مسألة (١٧): الاستفادة من جهود التخريج السابقة، مثل التلخيص الحبير، وأرواء الغليل، بالنقل منها، وبإدمان النظر لها، لأن يورث ملكة نقد، والأفضل أن لا يطلع عليها الباحث حتى ينتهي من التخريج الأولى، بمنهجته وطريقته الخاصة، حتى لا يأسره منهج الكتاب الذي أطلع عليه ومن ثم لا يأتي بجديد.

مسألة (١٨): الحديث الموضوع على الرسول صلى الله عليه وسلم، لا يجوز أن يروى أو يعزى، إلى النبي إلا ببيان وضعه. لأن الحديث الموضوع لا يعتبر حديثا اصطلاحا، وإن زعم واضعه أنه حديث، ولهذا إطلاق

العلماء على الموضوع حديث، إنما هو من باب التغليب، والتجاوز. والمفترض لا يدخل في تقاسيم الحديث. لأن الحديث قسمه العلماء إلى صحيح وحسن وضعيف، والموضوع خارج الضعيف.

مسألة (١٩): الفرق بين قول: مثله، ونحوه، الأول، عند إتفاق اللفظ، والثاني إذا اتفق المعنى، قال الإثيوبي: الفرق بين قولهم :مثله، وقولهم :نحوه، بعد ذكر حديث بإسناد، ثم إتباعه بإسناد آخر :أن مثله لا يطلق إلا إذا اتحد الحديثان لفظا، بخلاف "نحوه" فإنه يطلق إذا اتحدا معنى[١].

مسألة (٢٠): الفرق بين (روى) للمجهول و(روي): روى "بالبناء لما لم يسم فاعله، قال الشيخ احمد شاكر[٢]: علماء الحديث وأئمته، أمثال ابن كثير- لا يستعملون صيغة التمريض هذه بالبناء للمجهول إلا في الأحاديث الواهية الإسناد ولا يذكر الأحاديث الجياد بصيغة التمريض إلا جاهل أو غافل".أ.هـ. وهذه الضابط من باب العموم لدى المتأخرين.

مسألة (٢١): معرفة اطلاقات واصطلاحات، وعبارات الأئمة المحدثين، مثلا: ابن حبان يطلق لفظ (الشيخان) في كتابه المجروحين، ويعني بهما: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين [٣]. وابن حجر إذا قال: "شيخ الإسلام" فهو يريد شيخه، البلقيني، وعند السيوطي يريد ابن حجر، وعند ابن القيم يريد الأمام ابن تيمية، وهو المشهور في هذا الزمان.

وإذا قال البيهقي الكبرى (حدثنا أحمد) فالمراد به: البيهقي، وليس أحمد بن حنيل، وهو ظاهر، وواضح من حيث الطبقة.

مسألة (٢٢): معنى (لا أصل له): تقال غالبا في الحديث الذي لا إسناد له، وتأتي بمعنى لا أصل له صحيح.

الزيلعي يطلق على الأحاديث التي في الهداية، ولا أصل لها، مصطلح: " غريب"، وذلك اصطلاح خاص، كما ذكر الألباني[٤].

مسألة (٢٣): ضبط أسماء كتب التخريج، والمؤلفات، والمؤلفين لغويا، مثلا: أربعة أسماء ذكر العلماء، بأنه يبقى آخرها هاء، وقفا، ووصلا؛ وهم: أ- اللغوي سيده، ب- منده، ج- داسه راوي السنن، ر- ماجه، بالهاء، وليس التاء المربوطة؛ لأنها أسماء أعجمية وهي حرف أصلي في الكلمة.

---

(١) ذخيرة العقبى ٨/١٣٣.

(٢) تعليقه على تفسير الطبرى٦/٣٢٩.

(٣) انظر المجروحين (١/٣٥٧) رقم (٣٢٤)، و (٢/٢٢) رقم (٥٩٢).

(٤) في الضعيفة (٥٧٣).

والإمام (المروذي): صاحب الأمام أحمد بن حنبل فهو المروذي بتشديد الراء والذال المعجمة، وبالتخفيف تصحيف.

والجورقاني صاحب كتاب –الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير –توفي سنة ٥٤٣ هـ قال الألباني: إختلفوا في ضبطه إختلافا كثيرا، هل هو بالراء أم بالزاي؟ وهل بفتح الجيم أم بالضم.[١].

مسألة (٢٤): القواعد الأغلبيه لا يبنى عليه بالعموم، ولا يحكم على الأحاديث إلا بعد الدراسة، ويستفاد منها بالأستأناس بها. لهذا معرفة حال أهل البلدان مع حديث وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم يفيد الاستئناس، قال الإمام ابن تيمية رحمه الله: [٢]: "أعلم الناس بالمغازي: أهل المدينة، ثم أهل الشام، ثم أهل العراق. وأهل المدينة أعلم بها؛ لأنها كانت عندهم. وأهل الشام كانوا أهل غزو وجهاد، فكان لهم من العلم بالجهاد والسير ما ليس لغيرهم. أ.هـ.

وقال الإمام أحمد[٣]: أهل الكوفة ليس لحديثهم نور، لا يذكرون الأخبار.. أ.هـ.

وسئل ابن مهدي[٤]؛ أي الحديث أصح؟ فقال: حديث أهل الحجاز، قيل له ثم من؟ قال: حديث أهل البصرة، قيل ثم من؟ قال: حديث أهل الكوفة.. أ.هـ.

وقد يغلب على أهل بلد صفة أو مذهب، على وجه العموم.

وقال ابن تيمية[٥]: ولم يكن فيهم –يعني أهل المدينة ومكة والبصرة والشام– من يعرف بالكذب لكن منهم من يضبط، ومنهم من لا يضبط.أ.هـ.

مسألة (٢٥): هناك فرق بين التعقب أو الاستدراك وبين النقد المجرد. مثاله: يذكر قول الناقد، ويعقب بمخالفته، مثلًا بقوله: لا يصح لانه... هذا يعتبر تعقب.

- يذكر قول العالم ثم يعقبه بقوله: ورد كذا، وفاته كذا.. هذا يعتبر استدراك.
- يذكر قول العالم ثم يعقبه بقوله: قلت، أقول: هو، فيه كذا.. هذا نقد مجرد.

مسألة (٢٦): إذا أردت النقد: الأصل انقدالقول ولا تنقد القائل، بالرد على القول وحفظ مكانة القائل، فيقال هذا الرأي راجح والآخر مرجوح من دون تطرق للذوات بالحط أو التنقص، إلا إذا كان أحد ثلاثة:

١. فاسق مجاهر بفسقه داع إليه.
٢. عاص أو صاحب هوى يدعو ويبرر لمعصيته.

---

(١) انظر الحاشية على (السير ٢٠/١٧٨).

(٢) مجموع الفتاوى ١٣ /٣٤٧.

(٣) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (١٤١).

(٤) نقله عنه ابن عبد البر في التمهيد١/٨١، والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي والسامع ص٤٥٦.

(٥) الفتاوى ٢٠/٣١٦.

٣. مبتدع داع لبدعته. فانقد القول وانقد القائل.

مسألة (٢٧): من العلماء من فرق بين (قلت، وأقول). إذا أراد العلامة المعلمي الإستدراك والتعقب يقول: (أقول): أستشعار للتواضع، ونادرا ما يستعمل (قلت) والأمر فيه يسير.

مسألة (٢٨): الحذر من الحكم على حديث بالصحة، أو الحسن، وكذا الضعف وهو أقل خطباً، خصوصا فيما حكم عليه الأئمة بحكم. لأن كثيرا من أمور أهلية التصحيح والتضعيف غير متأهله لأهل زماننا مثل الرواية ومعاصرة الرواة وحفظ الطرق وأشار إلى هذه المسألة ابن الصلاح [١] على وجه العموم.

وأفضل طريقة أن يسلكها الباحث، طالب العلم، هو تطبيق منهج الهيثمي في الحكم على الإسناد، والرجال فقط إلا في حالات معينة كأن يصححه إمام متقدم أو يكون مشهور عند الأئمة بالرواية والأحتجاج والقبول مع توافر جميع شروط الحديث الصحيح، ومن أسلم العبارات قول: ظاهر إسناده الصحة.

مسألة (٢٩): إذا قال الهيثمي أو الحافظ ابن حجر: رجاله ثقات، لا يدل على صحة الحديث، بل معناه توفر شرطين فقط من شروط الحديث الصحيح (العدالة والضبط).

مسألة (٣٠): قبل الحكم على الحديث لا بد من دراسة: ١- الاتصال ٢-العدالة٣- الضبط ٤-عدم الشذوذ ٥- عدم العلة،٦- النظر في العاضد إذا احتيج إليه، ٧- مراجعة أحكام وأقوال الأئمة على الحديث.

مسألة (٣١): النظر للقرائن في التخريج، والتصحيح والتضعيف، منها قرائن ظاهرة وقرائن خفية، مثل قرينة اتفاق البلدان بين الشيخ والتلميذ، فأهل البلد أعلم بأهله، وبحديث بشيوخهم، قال حماد بن زيد: "بلد الرجل أعرف بالرجل".

وجهالة كبار التابعين يغتفرها بعض علماء، لأن الكذب لم يعرف في طبقة التابعين، نص شيخ الإسلام أنه معدوم زمان الصحابة. كجهالة: الرباب بنت صليع.

وضعف النساء الغالب بسبب الجهالة، قال الذهبي[٢]:

فصل في النسوة المجهولات. وما علمت في النساء من اتهمت،ولا من تركوها.أ.هـ.وقال السيوطي[٣]: من ضعف منهن إنما هو للجهالة.أ.هـ. وقال ابن القطان[٤]: أحاديث النساء متقاة محذور منها قديما من أئمة هذا الشأن،إلا المعلومات منهن الثقات،فأما هؤلاء الخاملات القليلات العلم، اللاتي إنما اتفق لهن أن روين أحاديث آبائهن أو أمهاتهن أو إخوانهن أو أخواتهن أو أقربائهن بالجملة؛فإن الغالب في هؤلاء أنهن من المستورات كمساتير

(١) انظر: مقدمة علوم الحديث ص ٢٣٣.

(٢) في ميزان الاعتدال ٧/٤٦٥.

(٣) في تدريب الراوي ١/٣٢١.

(٤) بيان الوهم ٥/١٤٦.

الرجال.أ.هـ. وهذا على وجه العموم لأن الذهبي نفسه في الميزان نقل قول أبي داود عن رابعة في زندقتها، والعقيلي قال عن حكامة بنت عثمان: تروي أحاديث بواطيل ليس لها أصل.أ.هـ.

مسألة (٣٢): أن الأئمة غالبا يتفقون في القواعد العامة وقد يختلفون في التطبيقيات، وفي جزئيات المسائل، نظرا لإختلاف القرائن، والنظر، وإختلاف المدارس.. ففي القرون الأولى يتفقون على المنهجية العامة، ويختلفون في التطبيق. مثلا: يتفقون على قبول زيادة الثقة في العموم ويختلفون في مسائل وأحوال التطبيق.

أما في القرون المتأخرة اختلط علم الحديث بعلوم أخرى كعلم المنطق، وأصول الفقه.. مما أثر على بعض الاصطلاحات. حتى حصل جمود على القواعد والغفلة عن القرائن.

مسألة (٣٣): التحقق من ثبوت أحكام وأقوال الأئمة من مصادرها الأصلية إن وجدت. ومن الطبعات المعتمدة، والحذر من بعض النسخ والطبعات التجارية، مثل بعض طبعات الكتب الهندية لسنن الدارقطني، ومستدرك الحاكم.

مسألة (٣٤): اصطلاحات علم الحديث عند المتقدمين لمدلولاتها سعة، بينما عند المتأخرين يكثر التخصيص في الإصطلاحات، والجمود الإصطلاحي، حتى أصبح استعمالها وفق حدود وألفاظ معينة. مثلا: المرسل عند المتقدمين يشمل المنقطع والمرسل.

والحسن عند المتأخري هو ما خف ضبطه، وعند المتقدمين طبقوه على صور، والإمام أحمد يطلق لفظ الحسن، ولا يعني الحسن الإصطلاحي.. وعند الترمذي يتوسع فيه فقد قال: (.. الحسن.. كل حديث ليس في إسناده متهم ويروى من غير وجه....) لهذا تجده يقول حديث حسن ليس إسناده بمتصل.. والشافعي حكم على حديث ما فيه أي علة بأنه حسن وهو متفق عليه. ومنه قول شعبة: من حسنها فررت.

وكلمة منكر: تطلق عند المتقدمين بالتفرد وعلى المخالفة.. ومنهم من يريد منكر المعنى.. وعند المتأخرين ضاق التعريف، وأصبح يطلق على صورة واحدة مخالفة الضعيف للثقة...

مسألة (٣٥): يفرق بين تصحيح الحديث والاحتجاج به، وشهرة الحديث، وقبوله عند الأئمة، فلا يلزم من احتجاج الأئمة بحديث؛ صحته، فقد يؤخذ منه الحكم الفقهي فقط لا الحكم الحديثي وإنما أخذ الحكم الفقهي لقرينة أخرى كموافقته للأصول أو فتاوى التابعين، وقبول العلماء له، كحديث: إن الماء لا ينجسه شئ إلا..." [(١)] ضعفه الأئمة لكن أنعقد الأجماع على صحة معنى الحديث.

وينبغي ألا يغفل الباحث بالإستئناس بالقبول والشهرة والإحتجاج، ونص السخاوي أن الأمة إذا تلقت الحديث بالقبول يعمل به ولوكان ضعيفا. وذكر أنه منهج ابن عبدالبر.

(١) سبق تخريجه في أول البحث.

وقد احتج ابن عبد البر بأحاديث ليس لها إسناد ومراسيل أو أسانيدها ضعيفة وذلك بسبب الشهرة وقبول الأئمة لها. قال [1] عن حديث كسب الحجام: هذا الحديث وإن كان مرسلا فهو حديث مشهور أرسله الأئمة وحدث به الثقات واستعمله فقهاء الحجاز وتلقوه بالقبول وجرى في المدينة به العمل وقد زعم الشافعي أنه تتبع مراسيل سعيد بن المسيب فألفاها صحاحا وأكثر الفقهاء يحتجون بها وحسبك باستعمال أهل المدينة وسائر أهل الحجاز لهذا الحديث.أ.هـ.. وشيخ الأسلام سلك في بعض الأحاديث منهج ابن عبدالبر وهو أعتبار الشهرة وقبول الحديث عند العلماء قرينة للأحتجاج به.

مسألة (٣٦): إعراض الأئمة المصنفين عن رواية وإخراج حديث يوحي إلى أنه له علة أو لم يكن على شرطهم: فإذا أعرضا البخاري ومسلم عن تخريج حديث، مع شهرته غالبا يكون فيه علة، وابن عبد الهادي في التنقيح، يستأنس بإعلال بعض الأحاديث أو ردها بإعراض اصحاب **الكتب** الستة.. ففي كتابة التنفيح ذكر أربعين موضعا، ويذكرها غالبا عند تفرد مصنف أو راوي بالحديث.

مسألة (٣٧): أحاديث الغرائب والأفراد الغالب فيها الضعف، إلا إذا كان رواتها أئمة يحتمل تفردهم مثل: حديث إنما الأعمال بالنيات.. "قال أبو داود في رسالته لأهل مكة: وأحاديثي في هذا مشاهير والفخر أنها مشاهير". يريد شهرة الإسناد والرجال والمتن.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله :أكثر الغرائب ضعيفة.

مسألة (٣٨): الإعلال بالمتن طريقة متبعة عند الأئمة، فقد نص ابن القيم على إمكانية الإعلال بالمتن، ولكن هذه المرحلة لا تكون إلا للعلماء الجهابذة المجتهدين في الحديث.

مسألة (٣٩): الواجب والأسلم لطالب علم الحديث يبني دراسته على النقل عن الأئمة سواء في الرجال أو الحكم على الحديث أو العلل، خصوصا المتقدمين، فحكم إمام على حديث في كلمتين خير من دراسة معاصرة في عشرات الصفحات..

مسألة (٤٠): معرفة طبعات الكتب الجيدة، خصوصا الموافقة للمعجم، وللتحفة، مثلًا: طبعة الكتب الستة مقدم فيها طبعة محمد عبد الباقي، وطبعة عوامة لسنن أبي داود من أصوب الطبعات، والبعض يقدم التي مع عون المعبود ط الهندية، وطبعة الترمذي للشيخ أحمد شاكر، وطبعة الحاكم من أفضلها دار الميمان ومن أسوءها طبعة دار التأصيل.. "سنن الدارمي" التي بتحقيق عبد الله هاشم يماني.

مسألة (٤١): باب الجرح في الصحابة مغلق، إلا على سبيل المدح والتعديل.

(١) في التمهيد ٨٢/١١.

قال ابن حبان[١]: وأما من شهد التنزيل، وصحب الرسول صلى الله عليه وسلم فالثلب لهم غير حلال، والقدح فيهم ضد الايمان، والتنقيص لأحدهم نفس النفاق، لأنهم خير الناس قرنا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم بحكم من لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحى يوحى صلى الله عليه وسلم.أ.هـ.

مسألة (٤٢): يحذر طالب العلم من الشبه التي يقذف بها السنة، سواء كانت في الدووبن أو الرواة، أو الصحابة، لأن جذور الشبه الموجهة نحو القرآن الكريم والسنة المطهرة، من بعد منتصف القرن التاسع عشر فهي من شبه المستشرقين.

أول شبهة وقعت في الخليقة شبهة إبليس ومصدرها استبداده بالرأي في مقابلة النص، الشهرستاني[٢]. لهذا لو نظرنا في شبه المستشرقين، ولوجدناها تتمركز على أمرين، بث شبه في الناقل، لهذا تكلموا في الصحابة أبي هريرة، وعائشة..أو بث شبه في المصدر المدونات كالبخاري، ثم تلقف هذه الشبه منهم أعداء الإسلام كالروافض، والعلمانيين، وأهل البدع، يظهرون رؤسهم إذا تمكنوا. ولا يظهرون إلا في الفتن.

قال البربهاري[٣]: مثل أصحاب البدع مثل العقارب، يدفنون رؤوسهم وأبدانهم في التراب، ويخرجون أذنابهم، فإذا تمكنوا لدغوا، وكذلك أهل البدع.

مسألة (٤٣): النظر في التخريج، وفي علل الحديث يتقاوت، وفق رؤية كل إمام، وكل حديث له نظرة، ورؤية خاصة، وأن اتفق في المنهج العام.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله – [٤] :لكل حديث ذوق ويختص بنظر ليس للآخر.أ.هـ.

مسألة (٤٤): يجب أن يفرّق بين تخريج أحاديث كتاب معيّن لأخراج النص، وبين أن يؤلف كتاباً مستقلاً في التخريج، فالأول لا ينبغي للمحقق التوسع، وفي الثاني له الخيار وفق خطته العلمية.

مسألة (٤٥): من ثمار علم الحديث الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم نطقا وكتابة، مما زاد فضل وتشريف علماء الحديث، لهذا (اختصار لقول: صلى الله عليه وسلم بـ(ص) أو (صلعم) قال السخاوي: "يذكر أن بعض من لزم هذا الاختصار لم يرفع الله له رأسا مع ما كان متصفا به من العلم"[٥].

مسألة (٤٦): علم الحديث في كل فنونه وأنواعه قائم على القرائن التي أعتمدها العلماء سواء كان في الراوي أو المروي أو الطريق الموصول له وقبول العلماء لها.

---

(١) المجروحين ٣٧/١.

(٢) الملل والنحل (١/١٦).

(٣) طبقات الحنابلة ٤٤/٢.

(٤) علم الحديث لابن تيمية ص٣٩.

(٥)"شرح التقريب" ص٣١٠.

مسألة (٤٧): الأحاديث القولية، الأولى تروى كما هي بخلاف الفعلية، قال المعلمي[١]: "وأما الرواية بالمعنى فإنما تخشى في الأحاديث القولية" أ.هـ.

وأما تقطيع المصنفين الحديث الواحد في الأبواب، عليه عمل الأئمة المحدّثين،وقال الحافظ ابن الصلاح[٢]: وأما تقطيع المصنف متن الحديث الواحد وتفريقه في الأبواب، فهو إلى الجواز أقرب، ومن المنع أقرب وقد فعله مالك والبخاري وغير واحد من أئمة الحديث.

مسألة (٤٨): الخبر إذا صح يعمل به في الأصل و لوكان فرداً، قال ابن عبد البر[٣]: "العمل بخبر الواحد الثقة ذكرا كان أو أنثى واجب، وعلى ذلك جماعة أهل الفقه والحديث أهل السنة، ومن خالف ذلك فهو عند الجميع مبتدع"

مسألة (٤٩): الحديث المتواتر ليس بحاجة إلى تخريجه وجمع طرقه، بل يكفي توفر شروط المتواتر، والإشارة إلى تواتره، بالنقل عن الأئمة وصف الحديث بالتواتر.

مسألة (٥٠): ليس شرطاً أن تنقل أحكام الأئمة عند كل راو بل يكفي تخرج بنتيجة واضحة، مبنية على أحكام الأئمة، وقد يتأكد أحياناً مراجعة المطولات من الكتب في الرجال أو العلل، عند وصف الراوي بوصف يحتاج بحث وتدقيق، مثل الوصف بالبدعة أو بالأختلاط أو بالجهالة أو مسائل السماع[٤].

مسألة (٥١): إذا تشابه اسم الراوي، يراجع الشيوخ والتلاميذ والطبقات والطرق والمتفق والمفترق، وذكر الشيخ المعلمي[٥] رحمه الله مراحل الترجمة، منها: ١- التحقق من الترجمة.٢- التثبت من الجرح والتعديل ٣- التثبت أنه قيل في الرواي المترجم له.٤-التحقق من نسخ الكتاب وصحتها ٥-مراعاة المتشابه بالأسم ٦- عدم الاكتفاء بالنقل عن الأئمة بل يقف على نص القول.٧- معرفة اصطلاحات الأئمة.

مسألة (٥٢): ينبغي النص على سبب الضعف، بأن تقول: إسناده ضعيف، لأن فيه فلان ضعفه الأئمة، بخلاف الصحيح لا ينص على سبب صحته واتفاق شروط الصحة.

مسألة (٥٣): ينبغي التفريق بين قول: إسناد ضعيف، أو قول: "حديث ضعيف، فلا يلزم من ضعف الإسناد، ضعف الحديث. لكن بعد الجهد وغلبة الظن ممن هو أهل للحكم على الأحاديث. يحق له، يقول: حديث ضعيف".

---

(١) انظر: التنكيل ٣٢١/٢.

(٢) انظر: علوم الحديث ص ٢١٧.

(٣) انظر: التمهيد ١١٦/٥.

(٤) للزيادة راجع كتاب: د محمد بازمول: التخريج ودراسة الأسانيد.

(٥) راجع التنكيل ٢٣٤/٢.

مسألة (٥٤): تعدد طرق الحديث الضعيف، يرفع درجته إلى الحسن بغيره بشرطين: أن يكون لا يشتد الضعف بأن يكون مما ينجبر، أن يكون تعدد الطرق حقيقياً، لا خطأ من الرواة.

المبحث الثاني: علاقة علم التخريج بعلم العلل.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف علم العلل، وأهميته، ونشأته.

المطلب الثاني: علاقة علم العلل بعلم التخريج.

المطلب الثالث: ضوابط ومسائل في علم العلل.

المطلب الأول: تعريف علم العلل، وأهميته، ونشأته.

تعريف العلة هي: سبب غامض خفي يقدح في صحة الحديث [١].

قال ابن الصلاح: هي عبارة عن أسباب خفية قادحة فيه – أي الحديث [٢].

وقال النووي: عبارة عن سبب غامض قادح، مع أن الظاهر السلامة منه[٣].

والعلة في علم المصطلح لها شرطين خفية، ولها أثر على صحة الحديث.

وهذا التعريف هو المشهور عند المحدثين، وهو من باب التغليب، لأن من العلل ما هو ظاهر، مثل الأنقطاع والإرسال، وقد يدخل الشذوذ في العلة. ومن العلل قسم لا يقدح بالصحة.

أما العلة في كتب اعلل فهي أوسع، ففي كتب العلل للإمام أحمد وابن ابي حاتم وابن المديني، فقد تكون ظاهره، أما في علل الدارقطني تكون بالاختلاف الظاهر.

والمعلل: هو حديث ظاهره الصحة، ولكن دخلته علة.

مسألة: نشأة علم العلل:

نشأ علم العلل بعد علم الرواية، في القرون الأولى، وأول من تكلم وأظهر ورفع راية علم العلل، وعلم الجرح والتعديل معاَ في بغداد، هو الإمام الحافظ شعبة بن الحجاج أبو بسطام رحمه الله، قال ابن رجب عن شعبة[٤]: وهو أول من وسع الكلام في الجرح والتعديل، واتصال الأسانيد وانقطاعها، ونقب عن دقائق علم العلل، وأئمة هذا الشأن بعده تبع له في هذا العلم.أ.هـ.

---

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح، وتدريب الراوي ٤٥٦.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٦١.

(٣) التقريب والتيسير ص ٣٥.

(٤) في شرح علل الترمذي (١/ ٤٤٨).

وعلم العلل من اختصاص العلماء المتقدمين الذين عاصروا الرواية، أما المتأخرين دورهم في الغالب الوقوف على كلامهم.

مسألة: أهمية علم العلل:

علم العلل من أغمض وأدق أنواع علم الحديث، فرسانه العلماء الذين منحهم الله تعالى فهما ثاقباً، غايصاً وإطلاعاً وإدراكاً لمراتب وأحوال الرواة، وهيئة الرواية، ومعرفة ثاقبة للراوي والمروي. قال العلائي[١]: «التعليل أمر خفي، لا يقوم به إلا نقاد أئمة الحديث دون الفقهاء الذين لا اطلاع لهم على طرقه وخفاياه».

وقال الحافظ ابن حجر[٢]: قد يخفى على الحافظ بعض العلل في الحديث فيحكم عليه بالصحة بمقتضى ما ظهر له، ويطّلع عليها غيره؛ فيردُّ بها الخبر. وللحاذق الناقد بعدهما الترجيح بين كلاميهما بميزان العدل والعمل بما يقتضيه الإنصاف، ويعود الحال إلى النظر والتفتيش...".

ولا يوجد حديث شاذ ولا منكر إلا ومع البحث تتبين علته. وسببها. لهذا، الروايات فيها أسرار وأحوال؛ فإذا لم يسم الراوي، أوكناه أو أبهم أو أجمل بالأسم، الغالب أنه لسبب ما، جعله يحاول ستره، كأن يكون الراوي ثقة عنده مضعف عند غيره أو غير مرغوب فيه عند أهل بلده. مثل رواية الشافعي عن إبراهيم بن أبي يحيى.. قد يقول: حدثني الثقة.

وقال ابن الصلاح رحمه الله [٣]: "اعلم أن معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب .وقال الحاكم رحمه الله[٤]: "معرفة علل الحديث من أجل أنواع الحديث". وقال ابن رجب رحمه الله[٥]: وقد ذكرنا أنه علم جليل قل من يعرفه من أهل هذا الشأن وأن بساطه قد طوي منذ أزمان.أ.هـ. ومراده القلة، والندره، لأنه مازال العلماء يشتغلون في علم العلل، وقد اشتغل الإمام ابن الجوزي ألف فيه العلل المتناهية في الأحاديث الواهي. وقال الخطيب البغدادي [٦]: معرفة العلل أجل أنواع علم الحديث.أ.هـ.

المطلب الثاني: علاقة علم العلل بعلم التخريج.

ثمرات علم التخريج هو جمع المصادر والطرق، ثم الحكم على الحديث، ولا يمكن الحكم على الحديث إلا بمعرفة العلل، وكذا لا يمكن معرفة العلة إلا بالتخريج، وجمع وتمحيص الطرق والألفاظ والمقارنة بينهما، وذلك

(١) انظر: النكت١/٤٢.

(٢) انظر: النكت ١/٤٣.

(٣) انظر: المقدمة ص٥٣٤.

(٤) انظر: معرفة علوم الحديث ص٤٥٣.

(٥) شرح العلل ٢/١٠٨.

(٦) انظر: الكفايه ١/٣٢٢.

بضرب الأسانيد ببعضها البعض، ومعرفة المتفرد، والمقارنة بين حال رواتها، وغير ذلك من النظر في طرق وأحوال وملابسات الرواية وقرائن الراوي والمروي، وموقف العلماء منها. ووجود المخالفة والتحقق أنها مؤثرة، التفرد المؤثر.

قال الخطيب[١]:والسبيل إلى معرفة علةالحديث أن يجمع بين طرقه وينظرفي اختلاف رواته ويعتبربمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط..أ.هـ. والسبيل إلى جمع الطرق هو التخريج. وعلاقة علم التخريج بعلم العلل، علاقة تلازم وافتقار، وتداخل، كل واحد للأخر، ويبتدئ طالب العلم بالتخريج، ثم علم الرجال، ثم علم العلل، مصطحباً علم المصطلح في كل الفنون.. ويمكن أن يلخص العلاقة بين علم التخريج وعلم العلل، بما يلي:

١. أن علم التخريج نشأ من علم الرواية والعلل.
٢. أن الكاشف لعلم العلل، هو علم التخريج، خصوصاً العلل الظاهر الناتجة عن إختلاف.
٣. أن العلل الخفيه قد يكون مبناها نصوص الأئمة، وبالتخريج تكون ظاهرة.
٤. أن الحكم على الحديث، ناتج عن تخريج الحديث وعلم العلل.
٥. أن من نتائج علم التخريج إقرار العلة أو ردها.
٦. علاقة علم التخريج بعلم العلل، علاقة تلازم وافتقار كل واحد للأخر.
٧. أن كتب العلل تعتبر كتب تخريج، فمن الأحاديث من لا تروى إلا في كتب العلل.
٨. مرحلة الحكم على الحديث؛ مرتبطة بمعرفة علل الحديث. ومعرفة علل الحديث مرتبطة بتخريج وجمع الطرق.
٩. لما كانت كتب العلل المتقدمة كتب رواية، فهي تفيد في عزو الحديث، وبيان المهمل والمبهم في الإسناد.
١٠. أن علم التخريج وعلم العلل من أقسام علم الحديث، بل هما عصب وثمرة علم الحديث.

المطلب الثالث: ضوابط ومسائل في علم العلل.

وفيه سبعون مسألة.

مسألة (١): الفرق بين السبب والقرينة، والقاعدة والضابط، في علم الحديث، أن السبب ما يثبت غالبا بوجوده، والقرينه ما استوى الطرفان، أي ما يحتمل ثبوتها. أما القاعدة والضابط، فهو أصل كلي يتضمن مراده وأفراده.

مسألة (٢): علماء العلل، برز فيه المتقدمون الذين عاصرو الرواية، ويندر عند المتأخرين، ومن أئمة العلل المتقدمين: الإمام ابن المديني أحمد وأبو حاتم وأبو زرعة والنسائي والدارقطني وهم يتفاوتون في ضبط فنون علم العلل، وفي دقتهم وفهمهم، ومناهجهم، ومعرفتهم بالعلل، وعلم العلل له فنون، بعضهم يبرز باختلاف الطرق،

(١) انظر: (الجامع لأخلاق الراوي) (٢/ ٢١٢)، والتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، (ص ١١٧).

والأسانيد، والترجيح، وبعضهم يبرز بالسماع والاتصال، وبعضهم برز في أصول الأسانيد ومدارها ومصدرها وهكذا. وغالباً يتأثر التلميذ بشيخه في العلل.

قال ابن رجب[١]: الإمام أحمد وإن شاركه كثير من الحفاظ في معرفة علل الحديث المرفوعة، فإنه لم يصل أحد إلى معرفته بعلل الآثار الموقوفة.أ.هـ.

وقال الحافظ ابن حجر[٢]: واعتماد البخاري غالباً في العلل على علي بن المديني شيخه..أ.هـ. وقال ابن القيم رحمه الله [٣]: ومن تأمل كلام البخاري ونظرائه في تعليله أحاديث جماعة أخرج حديثهم في صحيحه علم إمامته وموقعه من هذا الشأن وتبين به حقيقة ما ذكرنا.أ.هـ.

وكتاب التمييز للإمام مسلم بن الحجاج ويسمى كتاب (أخطاء الثقات) كتاب مختصر نافع في علم العلل، ولا يعرف من الذي اختصره.

قال الذهبي [٤]: ولم يكن أحدٌ في رأس الثلاثِ مئة أحفظ من النَّسائي، هو أحذقُ بالحديث وعِلله ورجاله من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جارٍ في مضمار البخاري، وأبي زُرعة.أ.هـ.

وقال أبو بكر البرقاني [٥]: كان الدارَقطني يملي علي العلل من حفظه. قال الإمام الذهبي[٦]: إن كان كتاب "العلل" الموجود، قد أملاه الدارَقطني من حفظه، كما دلت عليه هذه الحكاية، فهذا أمر عظيم، يقضى به للدارَقطني أنه أحفظ أهل الدنيا، وإن كان قد أملى بعضه من حفظه فهذا ممكن، وقد جمع قبله كتاب "العلل" علي بن المديني حافظ زمانه.قال الخطيب: سألت البرقاني: هل كان أبو الحسن يملي عليك العلل من حفظه ؟ قال: نعم، أنا الذي جمعتها، وقرأها الناس من نسختي.

وأما كتاب العلل المتناهية للعلامة ابن الجوزي، رتب على الأبواب، واستدرك عليه.

وذكر ابن المواق [٧]: أن الأمام أبا داوود السجستاني له كتاب العلل.

وكتب العلل منها المتخصص في العلل، ومنها كتب فيها مظان للعلل، مثل: مسند البزار، ومسند أحمد والتاريخ الكبير.

مسألة (٣): الطريق إلى اكتشاف العلة في السند أو في المتن يكون بتتبع المراحل التالية[٨]:

---

(١) مجموع رسائل ابن رجب ٦٣٠/٢.

(٢) انظر: الفتح ٨/٨٥٢.

(٣) انظر: (الفروسية ص ٢٤١)..

(٤) انظر: (السير)١٤/١٣٣.

(٥) انظر: سؤالات البرقاني (٣٣).

(٦) انظر: (السير)٤١٤/١٢.

(٧) انظر: في بغية النقاد ٢/١٨٩.

(٨) انظر كتاب: عمرو عبد المنعم تيسير دراسة الأسانيد.

١. جمع طرق الحديث ورواياته وأسانيده، والمتابعات والشواهد.

٢. دراسة سند الحديث من حيث تحقق شروط الصحة.

٣. التثبت من سماعات الرواة بعضهم من بعض، خصوصاً من وصف بالتدليس.

٤. دراسة الاختلاف سواء في الرواة، سواء في الوصل والإرسال، أو في الوقف والرفع، أو السماع.

٥. دراسة مخالفة الراوي للمروي.

٦. دراسة السند والمتن معاً.

٧. الرجوع إلى أحكام الأئمة النقَّاد على الراوي أو المروي، مثل كتب السؤالات والعلل.

مسألة (٤): وجود الإبهام في الإسناد للتغطية والستر على أمر ما، وهو دليل على أنه غير ثقة أو أنه غير مرض، قال الحافظ ابن رجب رحمه الله[١]: الحافظ إذا روى عن ثقة لا يكاد يترك اسمه بل يسميه، فإذا ترك اسم الراوي دل إبهامه على أنه غير مرض، وقد كان يفعل ذلك الثوري وغيره كثيرا، يكنون عن الضعيف ولا يسمونه، بل يقولون : عن رجل، وهذا معنى قول القطان :لو كان فيه إسناد..".

قال الإمام علي بن المديني– رحمه الله تعالى[٢]: لأنْ أعرف علة حديث هو عندي أحب إليَّ من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي.أ.هـ..

وقال الحاكم[٣] :معرفة علل الحديث، وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم، والجرح والتعديل،وإنما يعلل ا لحديث من أوجهٍ ليس للجرح فيها مدخل.

مسألة (٥): رواة الحديث بشر، غير معصومين من الخطأ والزلل، وإن كانوا علماء وحفاظاً وأئمة، وأما عموم الأمة فهي معصومة من العمل بالمرجوح، وتصديق خبر الكاذب. قال ابن القيم[٤]: "ونحن لا ندَّعي عصمة الرواة، بل نقول: إن الراوي إذا كذب أو غلط أو سها فلا بد أن يقوم دليل على ذلك ولا بد أن يكون في الأمة من يعرف كذبه وغلطه ليتم حفظه لحججه وأدلته، ولا تلتبس بما ليس منها".

مسألة (٦): من ضوابط نقد وإعلال متن الحديث؛ العرض على الروايات التاريخية الصحيحة الثابته. والحافظ ابن حزم في كتابه "الفصل" يعتبر ممن أسس مدرسة نقد المتن التاريخي. قال ابن القيم[٥]: لا تجوز معارضة الأحاديث الصحيحة المعلومة الصحة، بروايات التاريخ المنقطعة المغلوطة"..

---

(١) شرح العلل ١/٥٤١.

(٢) انظر: العلل لابن أبي حاتم١/١٢٣.

(٣) انظر: معرفة علوم الحديث ص٣٢٤.

(٤) انظر: الصواعق ومختصرها.

(٥) انظر: تهذيب السنن لابن القيم ١/٣٦٥.

مسألة (٧): يقع الإدراج كثيراً في حديث ابن شهاب الزهري، لأنه غالباً يعقب الحديث بتفسير أو فتوى أو شرح. فيلتبس على بعض الرواة فيدرجه في الحديث.

قال أبو حاتم الرازي [١]: "وقد كان الزهري يحدِّث بالحديث، ثم يقولُ على إِثْرِهِ كلام، فكان أقوام لا يضبطون، فجعلوا كلامه في الحديث، وأما الحفَّاظ وأصحاب الكتب فكانوا يميِّزون كلام الزهري من الحديث". أ.هـ.

ونقل الحافظ عن الخطابي قوله: وكانت عادته – أي الزهري – أن يصل بالحديث من كلامه ما يظهر له، وهو بمعنى الشرح والبيان".

وقال الحافظ ابن رجب[٢]: "والزهري كان كثيراً ما يروي الحديث، ثم يدرج فيه أشياء، بعضها مراسيل، وبعضها من رأيه وكلامه".

مسألة (٨): يُدرك الإدراج في الحديث بأمور:

١. ورود المدرج أخرى في رواية منفصلا.

٢. أن ينص الراوي أنه زاد من قبل نفسه.

٣. ينص على أنه مدرج الأئمة خصوصاً من عاصر الرواية.

٤. استحالة وامتناع كون النّبي – صلى الله عليه وسلم– يقوله.

مسألة (٩): موضوع الإدراج، يدخل في باب الإختلاف، في الأسانيد أو المتون، وفيه غموض شديد، ولا يتبين إلا بجمع الطرق، وتصريح الرواة بالإدراج. وقد يكون بجزء من المتن أو الأسناد، أو بجميع المتن؛ كحديث: من كثر صلاته بالليل، حسن وجهه بالنهار. والإمام البخاري –رحمه الله– يُعنى كثيرًا ببيان مواضع الإدراج.

مسألة (١٠): القرائن السكوتية عند المحدثين في الراوي والمروي، يسكتون عن حال الرواي وعن حكم المروي، والسكوت يختلف الأئمة كل حسب منهجه سواء بالتصريح أو العمل.

قال السخاوي [٣]:وبالجملة فالمسكوت عنه أي عند أبي داود اقسام؛ منه ما هو في الصحيحين، أو على شرط الصحة، أو حسن لذاته، أو مع الاعتضاد، وهما كثير في كتابه ومنه ما هو ضعيف، لكنه من رواية من لم يجمع على تركه،وممن نص على أن سكوته عن الحديث تصحيح له في مقدمة كتابه: الحافظ عبد الحق الاشبيلي ف " الاحكام الوسطى".

لكن تتبعه الحافظ ابن القطان في كتابه" بيان الوهم والايهام "فبين علل كثير مما سكت عنه الاشبيلي.

---

(١) انظر: العلل لابن أبي حاتم الرازي.

(٢) انظر: (فتح الباري ٨/٢٢).

(٣) انظر: فتح المغيث١/٢٣٤

مسألة (١١): الفرق بين القرائن المتنية والإسنادية بين المحدثين والفقهاء: القرائن الاسنادية، هي ما يتعلق بالإسناد والرواية، وهي من اختصاص المحدثين، ولا يتكلم فيها إلا المحدثون ... بخلاف القرائن المتنية، وهي التي تتعلق بالمتن، فقد ينكلم فيها المحدثون وغيرهم من الفقهاء [١].

مسألة (١٢): الأحاديث الصحيحة كلها مقبولة، معقولة المعنى عند العلماء. قال البيهقي [٢]: "وعلى الأحوال كلها حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابت عنه قريب من العقول موافق للأصول لا ينكره عقل من عقل عن الله الموضع الذي وضع به رسول الله صلى الله عليه وسلم من دينه".

مسألة (١٣): الصالحون والعباد غير العلماء يغلب على حديثهم الخطأ والوهم والغلط، قال ابن مندة: "إذا رأيت في حديث "فلان الزاهد" فاغسل يدك منه" [٣].

مسألة (١٤): من الضروري ضبط أسماء المصنفين، لأن المتقدمين مصنفون ورواة أيضاً، وفي بعضهم خلاف مشهور، وضبط الإمام (المروذي): كلما مرَّ بك في الكتب، قال المروذي عن أحمد بن حنبل فهو المرُّوذي بتشديد الراء والذال المعجمة فإن كتب المرْوزي فهو تصحيف.

والجورقاني صاحب كتاب –الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير –توفي سنة ٥٤٣ هـ قال الألباني [٤]: اختلفوا في ضبطه اختلافا كثيرا، هل هو بالراء أم بالزاي؟ وهل بفتح الجيم أم بالضم.أ.هـ.

مسألة (١٥): عدم وجود الحديث في مرويات، وكتاب الراوي يعتبر علة عند المتقدمين أما المتأخرين فليس بإمكانهم الجزم بعدم وروده في كتاب الرواي، لأن هناك كتب يحدث منها المرويات، أما الكتب التي بين أيدينا فهي مؤلفه، ومنتقى أحاديثها، وفق شرط، ومنهج.

مسألة (١٦): لا يحكم على الحديث بالضعف بمجرد وروده في كتب العلل، فربما يكون صحيحاً من طرق أخرى، أو صحيحاً بشواهده، أو صحيحاً عن صحابي آخر، وقد يذكر في كتب العلل من باب جودة الصناعة الحديثية كما في الأحاديث المنتقدة على الصحيحين، بل ربما يكون الحديث في"مجمع الزوائد" بسند ضعيف وهو في "الصحيحين" عن صحابي آخر.. [٥].

مسألة (١٧): من المهم معرفة الرواة والشيوخ والتلاميذ ومن عليه مدار أحاديث الشيوخ والبلدان، وكذا المكثرين ومن له رواية في الكتب الستة مثل: مالك بن أنس.

---

(١) انظر: شرح لغة المحدث طارق عوض الله ص٢٣٤.

(٢) المدخل لسنن البيهقي (٢٥٤).

(٣) انظر: شرح العلل٢/٨٦٨.

(٤) انظر: أنظر الحاشية على (السير ٢٠/١٧٨).

(٥) ذكر معناه العلامة مقبل الوادعي رحمه الله في أحاديث معلة ظاهرها الصحة ١/٢٢.

ومسلم بن الحجاج صاحب الصحيح، ليس له رواية في الكتب الستة إلا عند الترمذي رواية واحدة وهي برقم (٦٨٧) وهي حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أَحْصُوا هِلَالَ شَعْبَانَ لِرَمَضَانَ"[١].

مسألة (١٨): من الضروري معرفة العلماء في كل زمان، وأهل الرواية، وأهل الإفتاء والفقهاء في زمان الرواية. قال أبو عمرو بن الصّلاح -رحمه الله-[٢]: "من أكابر التابعين: الفقهاء السبعة من أهل المدينة، وهم: سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد، وعروة بن الزبير، وخارجة بن زيد، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وسليمان بن يسار.وقال ابن المبارك: "كان فقهاء أهل المدينة الذين يصدرون عن رأيهم سبعة: "فذكر هؤلاء إلا أنه لم يذكر "أبا سلمة بن عبد الرحمن"، وذكر بدله "سالم بن عبد الله".

مسألة (١٩): التفرد هو مظنة للعلة غالباً، وليس دائماَ، على حسب القرائن، لأن أول حديث وآخر حديث في البخاري فرد.. والأمر راجع للقرائن، ويمكن أن يقال في الغالب: تفرد التابعين مقبول صحيح وتفرد أتباعهم صحيح غريب وتفرد أتباع الاتباع غريب، وتفرد الطبقة الرابعة غريب مردود، لهذا من الإستحالة وجود إسناد سلسلة ذهبية في القرن الرابع.

وقال ابن رجب[٣]: وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذاتفردبه واحد ولم يرو الثقات خلافه إنه لايتابع عليه ويجعلون ذلك علة فيه.

قال المعلمي[٤]:فليس من شرط الثقة أن يتابع في كل ما حدث به، وإنما شرطه أن لا ينفرد بالمناكير عن الم شاهير فيكثر".أ.هـ.

وقرر ابن رجب[٥]: إن كان المنفرد عن الحفاظ سيء الحفظ فإنه لا يعبأ بانفراده، ويحكم عليه بالوهم.

مسألة (٢٠): الأحاديث التي هجر العمل بها، ولم يَعمل بها الصدرُ الأول، وأجمعوا على هجرها، وترك العمل بها، وكان ظاهر إسنادها الصحة لابد أن يكون فيها علةً تمنع العمل بها؛ فقد يكون دخول حديث في حديث، أو منسوخة. وهذا مذهب إبراهيم النخعي كما رواه أبو نعيم في الحلية.

وقد جاء ترك الحديث إذا لم يعمل العجن به السلف عن إبراهيم النخعي كما رواه أبو نعيم في الحلية، وترك العمل بالحديث طيلة القرون المتقدمة، قرينة على علة قادحة فيه.

---

(١) أخرجه الترمذي (٦٨٧) من حديث أبي هريرة، وصححه الحاكم وحسن الألباني.

(٢) انظر: المقدمة.

(٣) شرح العلل ٢/٢٧.

(٤) انظر: التنكيل ٢/٣٢٢.

(٥) شرح العلل ٢/٢٨٥.

قال العلامة بكر أبو زيد[١] – منتقدا حديث العجن في الصلاة –:"وقد علم في الاصطلاح مدى أثر القرائن في التصحيح والتضعيف، وأن ترك العمل بالحديث طيلة قرون علة قادحة فيه".أ.هـ.

بل من عاصر الرواية وجمع السنة إذا أنكر حديث أو جهل راوي دليل على وجود العلة والجهالة. قال أحمد بن حنبل: كلُّ حديث لا يعرفه يحيى بن مَعِين، فليس هو بحديث. [٢].

وقال أيضًا[٣]: كان أعلَمنا بالرجال يحيى بنُ مَعِين..أ.هـ. وقال علي بن المدِينيّ [٤]: لا نعلم أحدًا من لّدن آدم كتب من الحديث ما كتب يحيى بن معين..أ.هـ.

وكذلك العكس، النظر في عمل الأئمة وتواردهم عليه، مع ضعف الأحاديث؛ لا بد لطالب العلم أن يعرف الأحاديث التي يعمل بها العلماء وهي ضعيفة، كحديث: الماء طهور إلا ما غير لونه أوطعمه أو ريحه"[٥]، ومرد ذلك إلى عمل السلف الصالح من الصحابة والتابعين. ومرد عملهم مبني على حديث آخر أو أصل أو قاعدة.

مسألة (٢١): قرائن الترجيح في العلل، والإختلاف:

١. من القرائن في مسألة الوصل والإرسال: إذا كان الراوي المرسِل لم يسمِ شيخه؛ فإن هذا قرينة على أنه أردا إخفاء شيخه لأن شيخه غير مرض عنه، وإلا لتفاخر به، وسماه، لأن الرواة يتفاخرون بالشيوخ.
٢. من القرائن، النظر في الشيوخ، والتلاميذ، والمتن، والطبقة، والبلد، بملازمة الشيوخ والسكن في البلدان. فالتلميذ إذا كان التلميذ بلدياً لذلك الشيخ الذي أرسل فإنه يحتمل منه بخلاف الغريب، إرساله فيه شبهة، فيحتاط منه. النظر في حال الراوي المرسِل الذي له دراية [٦].
٣. النظر في هيئة الرواية، وأحيانًا يسوق الرواي أحاديث ويذكر فيه من التفاصيل الدقيقة التي تدل على ضبطه، وهذه التفاصيل متعددة قد تكون في الإسناد، وقد تكون في المتن، وغير ذلك.
٤. من قرائن الترجيح بين الروايات، والطرق، يكون بالأحفظية، والملازمة، والأكثرية، والاختصاص بالشيوخ، والبلدانية، وسلوك الجادة على الغالب.

مسألة (٢٢): كل من خالف الجادة بمعنى سلك طريق الوعر غير المألوف، وكان ثقة حافظاً، فالغالب القول قوله. ونبه ابن رجب[١] إلى أن الطريق المشهور تسبق إليه الألسنة والأوهام كثيرا فيسلكه من لا يحفظ.

---

(١) الأجزاء الحديثية ص٢٠٠.

(٢) انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١٦ / ٢٦٣)..

(٣) انظر: تهذيب الكمال للمزي (٣١/ ٥٥٣٣)..

(٤) انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١٦/٢٦٣).

(٥) أخرجه ابن ماجه – الطهارة – باب الحياض – (٥٢١) من حديث أبي أمامة مرفوعاً، وضعفه أبو حاتم والحافظ ابن حجر والنووي. راجع التبيان (٤).

(٦) انظر: قاله الشيخ الطريفي مقالات.

مسألة (٢٣): الراوي المكثر عن الشيوخ، ويطوف البلدان لا يعرف المرسل عنه؛ لأنه لا يوجد قاعدة له في الشيوخ.

وكذلك الحافظ الذي يُكثر من الرحلة والتنقل يُحتاط من مراسيله أكثر من الشخص الذي أقام في بلد واحد. (٢).

مسألة (٢٤): إذا تعارض المرسل مع الموصول، الأصل وغالب عمل الأئمة المتأخرين تقديم الموصول، ولكن صنيع العلماء المتقدمين أنهم يُعلون الموصول بالمرسل، وغالب منهج أبي حاتم والدارقطني يميلون إلى ترجيح الطريق المرسلة على الموصولة إلا في بعض الأحوال.

مسألة (٢٥): من الضروري فهم سياق كلام الأئمة، وتنزيله في موضعه المراد، لئلا يقع الفهم الخطأ والزلل في نقل وفهم أقوالهم. فقد يتكلم أو يحكم أئمة العلل على حديث بعلة، النكارة أو الرد أو الإختلاف، أو الوقف، قد يريدون حديثاً أو طريقاً أو وجهاً بعينه، ولا يقصدون الحديث بمجموعه، ورمته، فقد يُنقل المتأخرين ذلك القول أو الرد، ويُنزل على متن الحديث وأصله، وهذا الخطأ يكثر في صنيع المتأخرين.

مسألة (٢٦): من قرائن الترجيح في الزيادة، والنقص، الضبط والإتقان، كأن يكون الراوي الذي زاد أخطأ، والذي أنقص هو الصواب؛ فقد يُعتبر الزائد من قبيل المزيد في متصل الأسانيد، وقد ألف فيه الخطيب البغدادي كتاباً. والغالب فيه ترجيح الناقص، وقد يكون الوجهان صوابًا (الناقص والزائد) مثل قولهم: سمعت من فلان عن فلان ثم لقيت فسألت عنه فحدثني به.

مسألة (٢٧): (الحَمْل) يقع في المتن والإسناد، هو أن يروي الشيخ الحديث بإسناد، ويروي أشياء منه بإسناد آخر، ثم يجمع ذلك ويسوقه مساقًا واحدًا، فيجمع رواة متعددين. قد يكون اللفظ منفرد به أو في الرواة ضعف. فيسوقه مساقًا واحدًا مرفوعاً. والواجب التمييز وتوضيح كل رواية، قيل كان حمّاد بن سلمة يجمع شيوخه كأيوب وقتادة وحميد.

مسألة (٢٨): من أسباب أخطاء الرواة في الحديث، التشابه بين الأسانيد والمتون، والشيوخ والبلدان؛ فينتقل من إسناد إلى إسنادٍ آخر.

مسألة (٢٩): عند النظر في إختلاف الطرق، ينظر في القرائن من كل جوانبها، ومن أوجه الاختلاف، والراوي المختلف عليه، والرواة المختلفين، والرواية، والبلدان ومذاهب الرواة.

---

(١) شرح العلل لابن رجب ٢/٢٨٦.

(٢) قاله الشيخ الطريفي مقالات.

مسألة (٣٠): عند دراسة حال الرواي، ينظر في القرائن من جميع الجوانب، في حال الرواي، من خلال أقوال الأئمة، ومروياته وشيوخه، وبلدانه، وحال زمانه ورحلته، وحال مروياته، بالرجوع إلى كتب الرجال، والمساندة، والطبقات، وكتب العلل. وطول الملازمة من أجل معرفة الثبت في شيوخه، مثلاً: أثبت أصحاب أيوب ثلاثة: إسماعيل بن عُليّة، وحمّاد بن زيد، وعبد الوارث، ويختلفون في الموازنة بينهم.

مسألة (٣١): من المهم معرفة طبقات الرواة، ومنهج الأئمة المصنفين، في السنة والعلل، وكيفية التعامل معها، فالبخاري ومسلم استوعبا رواة الطبقة الأولى من أصحاب الزهري. والطبقة الرابعة من أصحاب الزهري قد يُخرّج لهم الترمذي، دون أبي داود والنسائي. والطبقة الخمسة من أصحاب الزهري، لا يُخرج لهم أبو داود، ولا النسائي، ولا الترمذي، وأخرج لهم ابن ماجه.

مسألة (٣٢): الرافضي والشيعي في اصطلاح الأئمة المتقدمين؛ يختلف عن اصطلاح المتأخرين، والمعاصرين لأن فيهم المتوقف والغالي. لهذا قد ينتقي الأئمة لحديثهم، مثل: عباد بن ابراهيم اخرج له البخاري في المتابعات ومقرونا.

مسألة (٣٣): إذا أخبر الصحابي عن الغيب الذي لا مدخل للرأي فيه، قيل إن له حكم الرفع أي يُنسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم حكما لا حقيقة إذ لفظه من قول الصحابي لكن حقيقة معناه لا بد أن تكون صادرة عن خبر من الوحي. (١).

مسألة (٣٤): لا يلزم من توثيق رجال الإسناد، تصحيح المتن، لأحتمال ورود العلة والخطأ والنكارة، والشذوذ، مثلاً: حديث (البس جديدا وعش حميدا ومت شهيدا) (٢).

مسألة (٣٥): تعرف نكارة المتن؛ تكون بجمع الطرق والروايات، وبتصريح الأئمة وعرض النصوص بعظها إلى بعض وعرض الحديث على نصوص الشريعة العامة، وكليات الشريعة ومقاصدها.

مسألة (٣٦): من جملة القرائن الدالة على النكارة الإفراط بالوعيد الشديد على الأمر اليسير وهذا كثير في حديث القصاص والصوفية". قاله الصنعاني(٣).

مسألة (٣٧): السنة منها المتواتر ومنها الآحاد، أما القرآن كله نقل بالتواتر لفظاً، ومعنى.

مسألة (٣٨): كل علة في المتن مردها، وسببها الإسناد. لهذا جميع شروط الحديث الصحيح ترجع إلى الإسناد.

---

(١) قاله الشيخ العصيمي وفقه الله في دروس مسجله.

(٢) أخرجه ابن ماجه (٣٥٥٨)، و"النسائي" في "عمل اليوم والليلة" (٣١١)، وأحمد ٢/٨٨(٥٦٢٠). وعبد بن حميد (٧٢٣). من حديث ابن عمر. ورجاله ثقات وهو منكر.

(٣) انظر: (توضيح الأفكار٢/٧٢).

مسألة (٣٩): الفرق بين قولهم يروي مناكير وفي حديثه نكارة:

قولهم: يروي مناكير "يقال في الذي يروي ما سمعه مما فيه نكارة وليست النكارة منه، ويؤخذ عليه عدم التحري، والتنقي والتوقي: وقولهم"في حديثه مناكير".

كثيراً ما تقال فيمن تكون النكارة من جهته جزماً أو احتمالاً فلا يكون ثقة. (١).

مسألة (٤٠): قد يتأثر الراوي بشيخه أو تلميذه، بالرواية والتصنيف، لهذا مسلم تلميذ البخاري، والبخاري تلميذ أحمد، و أحمد تلميذ الشافعي، والشافعي تلميذ مالك، ومالك تلميذ نافع، ونافع تلميذ الأعرج، والأعرج تلميذ ابو هريرة، وأبو هريرة تلميذ رسول الله صلى الله عليه وسلم.

مسألة (٤١): أحياناً ملازمة الشيوخ والتلاميذ ممن لهم رواية ورحلة، تقوم مقام الرحلة، قيل لسفيان الثوري: ما لك لم ترحل إلى الزهري؟ قال: لم تكن عندي دراهم، ولكن قد كفانا معمر الزهري، وكفانا ابن جريج عطاء(٢).

ولما مات إبراهيم جلس حمّاد يبث علمه...فقال عامر: والله لإبراهيم ميتًا أفقه منه حيّا! قال ابن شبرمة قال: لما مات إبراهيم جعلوا يقولون: قال إبراهيم وقال إبراهيم.

فقال الشعبي: هو ميتاً أفقه منه حياً (٣).

مسألة (٤٢): مشاهير الكذابين والضعفاء والوضاعين، يتلونون، ويبهمون، ويدلسون في الإسناد، مثلاً: محمد بن سعيد المصلوب من مشاهير الوضاعين، فكان الرواة يدلسون إسمه ويقلبونه على أنحاء كثيرة، جمعها بعض المحدثين فبلغت المائة (٤)، وقال ابن حجر (٥): وقال النسائي في الضعفاء: الكذَّابون المعروفون بوضع الحديث على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربعة :إبراهيم بن أبي يحيى بالمدينة، ومُقاتل بخُراسان، ومحمد بن سعيد المصلوب بالشَّام، والواقديُّ ببغداد.

مسألة (٤٣): الرواة على درجات وطبقات، في الرواية والملازمة والثقة، كان الإمام علي بن المديني يقدم سفيان بن عيينة في الزهري مطلقا، وتناظر مع الإمام أحمد في ذلك. وأوثق الناس بالرواية عن أبي إسحاق السبيعي هو حفيده إسرائيل؛ لأنه كان قائده إلى الصلوات، والبخاري يقدم إسرائيل على شعبة وسفيان الثوري.(٦)

---

(١) انظر: التنكيل ٣٢٣/٢.

(٢) انظر: المحدث الفاصل ١٢٤.

(٣) انظر: العلل لأحمد٣/٢٠٦.

(٤) انظر: [الإرواء٣٠٩/٢]..

(٥) انظر: التهذيب ٣٢٤/٢.

(٦) انظر: المعرفة للفسوي ١٢٣/١.

مسألة (٤٤): أصح الأسانيد، وأوهي الأسانيد على الإطلاق، فيه نظر، ينبغي أن تقيده ببلد أو شيخ أو صحابي أو راو، وهو حكم على العموم، مثلاً: أوهى أسانيد ابن عباس: "السدي عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس" قال ابن حجر[١]: هذه سلسلة الكذب لا سلسلة الذهب.

مسألة (٤٥): سبر المرويات، من القواعد في علم العلل والرجال، وقال الشيخ عبدالرحمن المعلمي رحمه الله[٢]: المتثبتون –من أئمة الحديث– لا يوثقون الراوي حتى يستعرضوا حديثه و ينقدوه حديثاً حديثاً.

مسألة (٤٦): معرفة حال الرواة يكون بالرواية، ونصوص الأئمة بالجرح والتعديل والشهادة، والإختبار، قال النووي رحمه الله[٣]: "ومعرفة أحوال الناس تارة تكون بشهادات الناس، وتارة تكون بالجرح والتعديل، وتارة تكون بالاختبار والامتحان".

مسألة (٤٧): التقوى والورع والعبادة لا يلزم منها العدالة والثقة والضبط، لهذا قد يُستَمطَرُ بدعاء الرَّجُل لصَلاحِهِ ولا تُقبَلُ منه كلمة لسوء حِفظِهِ أو شِدَّةِ غفلته.

فقد يكون الضعيف في رواية الحديث عدل في دينه وهو رجل صالح في ذاته.

مسألة (٤٨): أسباب الضعف المنجبر:

١. سوء حفظ أحد رواته كحديث المختلط والمتلقن وغيرهما ممن وصف بسوء الحفظ.
٢. سقط في سند الحديث، سواء أكان ظاهرا أو خفيا كالحديث المعلق، والمرسل، والمعضل، والمنقطع، والمدلس، والمرسل الخفي.
٣. جهالة عدالته كحديث مجهول العين، ومجهول الحال والمستور، والمبهم.

مسألة (٤٩): أسباب الضعف الغير منجبر، خمسة أسباب:

١. الوصف بالكذب أو الوضع.
٢. التهمة بالكذب أو الوضع.
٣. الوصف بالفسق.
٤. الحديث الشاذا أو المنكرا.
٥. الحديث معلولا بعلة قادحة.

مسألة (٥٠): قول ابن معين في الراوي: (ليس بشيء) تضعيفٌ، وقد يعني به أحيانًا: قلةَ حديثه! نص عليه العلامة أبو غدة [١].

---

(١) انظر: تدريب الراوي.

(٢) انظر: في الأنوار الكاشفة.

(٣) انظر: المجموع ٢٣١/١٥.

مسألة (٥١): العالم الموثوق إذا جرح لا يطلب منه دليل. أما غيره لابد من بيان السبب، قال الشيخ ابن عثيمين – رحمه الله [٢]: يشترط ذكر سبب الجرح، ما لم يقع الجرح من موثوق به؛ لكونه عالما بأسباب الجرح ومعتدلا في الجرح.أ.هـ.

مسألة (٥٢): قد لا يروي عن الراوي إلا واحد و يصحح حديثه و لا يجهل. قال الحافظ ابن رجب[٣]: و قد صحح – أي أحمد – حديث بعض من روى عنه واحد و لم يجعله مجهولا.وقال في خالد بن شمير: لا أعلم روى عنه أحد سوى الأسود بن شيبان، و لكنه حسن الحديث..أ.هـ.

مسألة (٥٣): جودة الحديث في ثقة رجاله، وصحة الإسناد وليس في العلو. قال عبدالله ابن المبارك[٤]: ليس جودة الحديث في قرب الإسناد، ولكن جودة الحديث صحة الرجال".

مسألة(٥٤):إذا جاء عن الإمام قولان مختلفان في الراوي يؤخذ ما وافق قول الأئمة، كقول ابن معين في عطية العوفي بالتضعيف ونقل عنه التوثيق.

مسألة (٥٥): الصحابة كلهم عدول، الحافظ ابن حبان البستي يستنبط عدالة الصحابة وتنزههم عن الجرح من قوله تعالى: يوم لا يخزي الله النبي والذين آمنوا معه".

مسألة (٥٦): الرواة المتكلم فيهم لم يضعفهم الحفاظ إلا لمخالفتهم للاثبات، كما قاله الذهبي في الموقظة.

مسألة (٥٧): يعرف حال الرواي بمروياته ومفرداته. ولو كان مجهولاً، بعرض مروياته على أحاديث الشيوخ، قال ابن حجر[٥]: "فإن معرفة الوضع من قرينة حال المروي أكبرُ من قرينة حال الراوي".

مسألة (٥٨): معرفة أوهام وأخطاء الثقات، وأسبابه، فقد اتفق الحفاظ أحمد وأبوحاتم وأبوزرعة والدارقطني وغيرهم على أن أكثر وهم شعبة بن الحجاج كان في أسماء الرواة، لاشتغاله بحفظ المتون، وهي أوهام يسيرة لا تؤثر على حفظهم وحالهم. وسفيان الثوري والزهري قد يقع في حديثهما خطأ وهما إمامان في الرواية والعلل والأخطاء قليلة.

مسألة (٥٩): الأخطاء والمنكرات القليلة، واليسيرة في سعة رواية الراوي لا توجب طرح حديثه. أورد الذهبي في ترجمة أحمد بن عبدالرحمن، خمسة أحاديث منكرة، ذكرها له ابن حبان وابن عدي، ثم قال: "وقد روى ألوفا من الحديث على الصحة؛ فخمسة أحاديث منكرة في جنب ذلك ليست بموجبة لتركه".

---

(١) انظر: تعليقاته على (الرفع والتكميل): ص٢١٥.

(٢) انظر: شرح البيقونية ص٤٥.

(٣) انظر: شرح العلل ٣٧٩/٢.

(٤) رواه عنه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي ١٠١/٢، ونقله عنه ابن رجب شرح العلل ٣٧٩/٢.

(٥) النكت على ابن الصلاح ٨٤٠/٢.

وبيّن الإمام أحمد أن ابن عيينة أخطأ في أكثر من عشرين حديثًا على الزهري.

مسألة(٦٠):مذهب البرديجي أن المنكر هو الفرد سواء تفرد به ثقة أو غير ثقة، فلا يكون قوله :منكر الحديث جرحاً بيناً" [١].

مسألة(٦١):حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث وعلله ومعرفتهم بأحوال الرجال وأحاديثهم، لهم معرفة وفهم خاص يفهمون به شبه الأحاديث، فيقولون: يشبه أحاديث فلان.

مسألة (٦٢): الراوي إذا كان قليل الرواية فهو في الغالب؛ أضبط من المكثر ممن هو أحفظ منه. قال أحمد بن حنبل: أبو حصين أصح حديثاً من أبي إسحاق لقلة حديثه، وكذا منصور أصح حديثاً من الأعمش لقلة حديثه.

مسألة (٦٣): قواعد علم الحديث والعلل تطبق على الأحاديث ويتساهل بها على الآثار والتواريخ والتفاسير. لكثرة المراسيل والإسرائليات. وهذا الذي عليه عمل الأئمة في التأليف في التفسير والتاريخ. ويصعب تطبيقها على الآثار.

مسألة (٦٤): إذا حكم أئمة هذا الشأن على إسناد بأنه خطأ أو لا يثبت عن فلان؛ فلا يصح أن يكون متابعا ولا شاهدا يعتبر به؛ لأنه في الأصل غير موجود "خطأ".

مسألة (٦٥): تحويل الإسناد عند المحدثين يشار إليه بحرف (ح)، وينطق بها مقصورة لا ممدودة، كما أشار إليها السيوطي في تدريب الراوي.

مسألة (٦٦): المراد بقول الحاكم: على شرط مسلم، أو شرط البخاري، أو على شرطهما.أ.هـ. ليس فقط من شرط البخاري ومسلم الرجال، بل هناك الانتقاء، والصياغة، وهناك قرائن في الرواية والسماع، يعمل بها البخاري، ومسلم.

قال ابن عبد الهادي[٢] في قول: على شرط مسلم، أو شرط البخاري، أو على شرطهما": فليس لقائل أن يقول في كل حديث رواه سويد بن سعيد عن رجل روى له مسلم من غير طريق سويد عنه، هذا على شرط مسلم) يكثر أبو عبدالله الحاكم من قول: "على شرط الشيخين".والراجح في معناه: أن رجال الإسناد روى لهم بأعيانهم الشيخان في صحيحيهما.ولهذا كثرت أوهامه في ذلك.وليس معناه أن رجاله كرجال الشيخين في الضبط والعدالة خلافا لرأي العراقي والصنعاني. أ.هـ.

والأولى نقول الرجال أخرج لهم البخاري ومسلم، أو البخاري ومسلم روو بهذا الإسناد.

---

(١) انظر: فتح الباري ٣/٣٤٥.

(٢) انظر: في الصارم المنكي ١٩٦.

الخاتمة:

نتائج البحث:

١. تعريف علم التخريج هو الدلالة على موضع، ورواية الحديث من مصادره الأصلية، ودراسته رواية ودراية، إن لم يتيسر يعزى للمصادر الفرعية.

٢. ترتيب مصادر التخريج على: أ- وفق تواريخ وفاة مؤلفيها. ب- الأصحية. ج- الترتيب على الشهرة.

٣. خطة العمل في تخريج الحديث على حسب ما يتوفر من معلومات ومعطيات من الحديث، إسناداً، أو متناً.

٤. مراحل التخريج بإختصار: ١- البحث عن الحديث والوقوف على طرقه.٢- بيان مرتبة الحديث، وفق المراحل التالية: أ-دراسة الطرق. ب- دراسة أحوال الرجال. ج- دراسة العلل خ- مراجعة أحكام الأئمة. د- الشواهد والمتابعات، ذ- الحكم على الحديث. ر- مرحلة التصفح والمراجعة بعد عملية التخريج.

٥. الحكم على الحديث عملية مركبه؛ إسنادية ومتنية، معطياتها الإسناد والمتن.

٦. تنقسيم المصادر إلى قسمين: أ- أصلية. ب- فرعية.

٧. علم التخريج متعلق بجميع أقسام علوم الحديث.

٨. الأئمة غالبا يتفقون في القواعد العامة وقد يختلفون في التطبيقيات، وفي جزئيات المسائل.

٩. التحقق من ثبوت أحكام وأقوال الأئمة من مصادرها الأصلية.

١٠. اصطلاحات علم الحديث عند المتقدمين لمدلولاتها سعة لديهم.

١١. يفرق بين تصحيح الحديث والاحتجاج به.

١٢. إعراض الأئمة المصنفين عن رواية وإخراج حديث يوحي إلى أنه له علة أو لم يكن على شرطهم.

١٣. أحاديث الغرائب والأفراد الغالب فيها الضعف، إلا إذا كان رواتها أئمة يحتمل تفردهم.

١٤. الإعلال بالمتن طريقة متبعة عند الأئمة.

١٥. تعريف العلة هي: سبب غامض خفي يقدح في صحة الحديث.

١٦. علاقة علم التخريج بعلم العلل، علاقة تلازم وافتقار، وتداخل، كل واحد للأخر.

١٧. مراحل طرق اكتشاف العلة:

- جمع طرق الحديث.
- دراسة سند الحديث.
- التثبت من السماع.

- دراسة الاختلاف.
- دراسة مخالفة الراوي للمروي.
- دراسة السند والمتن معاً.
- الرجوع إلى أحكام الأئمة النقَّاد على الراوي أو المروي.
- القرائن السكوتية عند المحدثين في الراوي والمروي.
- التفرد هو مظنة للعلة غالباً، وليس دائماَ، على حسب القرائن.
- الأحاديث التي هجر العمل بها، ولم يَعمل بها الصدرُ الأول، وأجمعوا على هجرها، وترك العمل بها، وكان ظاهر إسنادها الصحة لابد أن يكون فيها علةً تمنع العمل بها.
- لا يلزم من توثيق رجال الإسناد، تصحيح المتن، لاحتمال ورود العلة والخطأ والنكارة، والشذوذ.
- أسباب الضعف المنجبر:
  - سوء حفظ أحد رواته.
  - سقط في سند الحديث.
  - جهالة عدالته.

١٨. أسباب الضعف الغير منجبر، خمسة أسباب:

- الوصف بالكذب أو الوضع.
- التهمة بالكذب أو الوضع.
- الوصف بالفسق.
- الحديث الشاذ أو المنكر.
- الحديث معلولا بعلة قادحة.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قائمة المراجع:

الكتاب: النكت على كتاب ابن الصلاح المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية عدد المجلدات: ٢، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

الكتاب: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي الناشر: دار طيبة عدد الأجزاء: ٢

الكتاب: شرح المنظومة البيقونية مؤلف الأصل: عمر (أوطه) بن محمد بن فتوح البيقوني الدمشقي الشافعي (المتوفى: نحو ١٠٨٠هـ) الشارح: عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن بن حمد الخضير دروس مفرغة من موقع الشيخ الخضير

الكتاب: التقريرات السنية شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث المؤلف: حسن بن محمد المشاط المالكي (المتوفى: ١٣٩٩هـ) المحقق: فواز أحمد زمرلي الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت – لبنان الطبعة: الرابعة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م عدد الأجزاء: ١

الكتاب: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) المحقق: د. محمود الطحان الناشر: مكتبة المعارف – الرياض عدد الأجزاء: ٢

الكتاب: الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة المؤلف: عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ) الناشر: المطبعة السلفية ومكتبتها / عالم الكتب – بيروت سنة النشر: ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م

الكتاب: المحدث الفاصل بين الراوي والواعي المؤلف: أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي (المتوفى: ٣٦٠هـ) المحقق: د. محمد عجاج الخطيب الناشر: دار الفكر – بيروت الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤هـ عدد الأجزاء: ١

الكتاب: العلل ومعرفة الرجال المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ) المحقق: وصي الله بن محمد عباس الناشر: دار الخاني، الرياض الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ - ٢٠١ م عدد الأجزاء: ٣

الكتاب: من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ) المحقق: صبحي البدري السامرائي الناشر: مكتبة المعارف – الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ عدد الأجزاء: ١

الكتاب: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ) إشراف: زهير الشاويش الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت الطبعة: الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م عدد الأجزاء: ٩ (٨ ومجلد للفهارس)

الكتاب: توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار المؤلف: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (المتوفى: ١١٨٢هـ) المحقق: أبو عبد الرحمن

صلاح بن محمد بن عويضة الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م عدد الأجزاء: ٢

الكتاب: التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل المؤلف: عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ) مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني – زهير الشاويش – عبد الرزاق حمزة الناشر: المكتب الإسلامي الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م عدد الأجزاء: ٢

الكتاب: جمهرة الأجزاء الحديثية (يحتوي على ١٩ جزءاً حديثياً نادراً) المؤلف: مجموعة من أصحاب الأجزاء الحديثية قدم له: العلامة المحدث عبد القادر الأرناؤوط اعتناء وتخريج: محمد زياد عمر تكلة الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ معدد الأجزاء: ١

الكتاب: تاريخ بغداد المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) المحقق: الدكتور بشار عواد معروف الناشر: دار الغرب الإسلامي — بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢ م عدد الأجزاء: ١٦

الكتاب: المدخل إلى السنن الكبرى المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ) المحقق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي — الكويت عدد الأجزاء: ١

الكتاب: سير أعلام النبلاء المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م عدد الأجزاء: ٢٥ (٢٣ ومجلدان فهارس).

الكتاب: العلل لابن أبي حاتم المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ) تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد ود/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي الناشر: مطابع الحميضي الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م عدد الأجزاء: ٧ (٦ أجزاء ومجلد فهارس)

الكتاب: الفروسية المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ) المحقق: مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان الناشر: دار الأندلس – السعودية — حائل الطبعة: الأولى، ١٤١٤ — ١٩٩٣ عدد الأجزاء: ١

الكتاب: سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل المؤلف: أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبو بكر المعروف بالبرقاني (المتوفى: ٤٢٥هـ) تحقيق وتعليق: مجدي السيد إبراهيم الناشر: مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع.

الكتاب: بغية النقاد النقلة فيما أخل به كتاب «البيان» وأغفله أو ألم به فما تممه ولا كمله المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن خلف بن فرج بن صاف المراكشي المالكي المعروف بابن المواق (المتوفى: ٦٤٢ هـ) دراسة وتحقيق وتعليق: الدكتور محمد خرشافي أصل الكتاب: أطروحة دكتوراة للمحقق الناشر: مكتبة أضواء السلف، الرياض – المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م عدد الأجزاء: ٢

الكتاب: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ) المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م عدد الأجزاء: ١

الكتاب: معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ) المحقق: نور الدين عتر الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت سنة النشر: ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م عدد الأجزاء: ١

الكتاب: تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف المؤلف: جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ) المحقق: عبد الصمد شرف الدين طبعة: المكتب الإسلامي، والدار القيّمة الطبعة: الثانية: ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

الأم، للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ) – طبعة دار الشعب بمصر.

البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، المؤلف: بن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض–السعودية.

التاريخ الصغير، لمحمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ) – الكتب العلمية.

تذكرة الحفاظ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ) تحقيق: المعلمي – طبعة حيدر آباد.

تعجيل المنفعة بزوائد الأئمة الأربعة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) – طبعة حيدر آباد.

تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الغفار البغدادي – دار الكتب العلمية.
تقريب التهذيب، لابن حجر تحقيق: خليل مأمون – دار المعرفة.
التلخيص الحبير، لابن حجر – طبعة القاهرة.
التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (ت٤٦٣هـ) – الطبعة المغربية.
تهذيب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر (ت٨٥٢هـ) – دائرة المعارف العثمانية.
تهذيب الكمال، لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (٧٤٢هـ) تحقيق: بشار عواد – مؤسسة الرسالة.
تهذيب سنن أبي داود، لعبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت ٦٥٦هـ) – مطبعة أنصار السنة المحمدية.
الثقات، لمحمد بن حبان البستي (ت٣٤٥هـ) – دائرة المعارف.
جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لصلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلدي العلائي (ت ٧٦١هـ) تحقيق: حمدي السلفي – الدار العربية للطباعة.
الجرح والتعديل، لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ) تحقيق: المعلمي – دائرة المعارف العثمانية.
سؤالات الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) للإمام الدارقطني – تحقيق الدكتور: موفق عبد القادر – مكتبة المعارف.
سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥هـ) – طبعة الرسالة.
سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ) – طبعة المكتب الإسلامي.
سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت٢٧٩هـ) – الطبعة الحلبية.
سنن الدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ) – دار المحاسن.
السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ) – طبعة حيد آباد.
سنن النسائي الصغرى (المجتبى)، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ) – دار إحياء التراث العربي.
شرح علل الترمذي، لعبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ) تحقيق: نور الدين عتر – دار الفلاح.
شرح معاني الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت ٣٢١هـ) – الكتب العلمية.
صحيح ابن خزيمة، لأبي بكر محمد بن إسحاق ابن خزيمة – تحقيق: مصطفى الأعظمي – المكتب الإسلامي بدمشق.
صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) – السلفية.

الضعفاء والمتروكون، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ) تحقيق د.: موفق عبد القادر – مكتبة المعارف.
الضعفاء والمتروكون، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٨٥هـ) – دار الوعي بحلب.
الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لمحمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٧٤هـ) – دار الكتب الحديثة.
الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ) – دار الفكر ببيروت.
المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لمحمد بن حبان (ت ٣٥٤هـ) – دار الكتب العلمية.
مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لعلي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ) – مكتبة القدسي.
المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) – دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد.
مسند أحمد، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) – مؤسسة الرسالة.
المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ) – القاهرة.
المعجم الصغير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ) – دار الكتب.
الكتاب: حصول التفريج بأصول التخريج أو كيف تصير محدثا المؤلف: أحمد بن محمد بن الصديق الغماري المحقق: الناشر: مكتبة طبرية الطبعة: الأولى - ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.عدد الأجزاء: ١
الكتاب: تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري المؤلف: أبو ياسر محمد بن مطر بن عثمان آل مطر الزهراني (المتوفى: ١٤٢٧هـ) الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م عدد الأجزاء: ١.

p-ISSN: 1652 - 7189 e-ISSN: 1658 - 7472 Issue No.: 25 ... Rabi II 1442 H – December 2020

Albaha University Journal of Human Sciences

Periodical - Academic - Refereed

Published by Albaha University

دار المنار للطباعة 017 7223212

Email: buj@bu.edu.sa https://portal.bu.edu.sa/ar/web/bujhs